العنوان:	المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	حسن، إيمان محمد
المجلد/العدد:	مج 6, ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	1 - 42
رقم MD:	67249
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	النظم السياسية، المنظمات الأهلية، التحليل السياسي، الديمقراطية، الجمعيات الأهلية، حقوق الإنسان، المجتمع المدني، إدارة الدولة، الدولة والمجتمع، الحرية السياسية، المشاركة السياسية، العولمة، المشاكل الاجتماعية، التنمية الاجتماعية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/67249

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطى فى التحليل السياسي المعاصر

د. إيمـــان محمـــد حسن*

مستخلص

حاول هذا البحث التأصيل النظري لموضوع المنظمات غير الحكومية وموضوع حقوق الإنسان، فتعرض المبحث الأول لموقع المنظمات غير الحكومية في التحليل السياسي في مجال النظم السياسية، حيث انتقلت بؤرة التحليل من مفهوم الدولة بأجهزتها الرسمية – وكانت مناط التحليل السياسي – إلى مفهوم النظام السياسي بما يتضمنه من متغيرات وعناصر وتفاعلات.

واستعرضت الدراسة في المبحث الثاني موضوعين: الأول هو موضوع حقوق الإنسان، من عدة زوايا هي: مفهوم حقوق الإنسان، ومحتوى هذا المفهوم، وطبيعة العلاقة بين الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان، وإشكالية العالمية والخصوصية الثقافية. وخلص البحث في هذا الجزء إلى عدد من النتائج هي:

١- أن مفهوم حقوق الإنسان يبقى مفهوماً خلافياً تثار حوله العديد من الإشكاليات.

٢- أن محتوى حقوق الإنسان ذو اعتماد متبادل وغير قابل للتجزئة. ومن ثم فإنه يجب التأكيد على مبدأ تكامل ووحدة حقوق الإنسان بكل أجيالها وفئاتها.

٣- أن من أهم التحديات التي تواجه عالمية حقوق الإنسان هو تحدي الخصوصية الحضارية أو النسبية الثقافية.

أما الموضوع الثاني في هذا المبحث، فقد تناول بالتحليل مفهوم منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، ودورها ووظائفها ومحددات فاعلية الدور الذي تقوم به. وماهية تداعيات ظاهرة العولمة

---

* هذا البحث هو الإطار النظري لرسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية المقدمة من الباحثة، بعنوان "تقييم أداء جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر ١٩٨٣ – ٢٠٠٣"، والتي تمت مناقشتها بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في ٢٨ مايو ٢٠٠٥.

على حقوق الإنسان، ودور هذه المنظمات في هذا الإطار، وفي هذا الصدد خلص هذا الجزء إلى عدد من النتائج هي:

١- بروز دور منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في الربع الأخير من القرن العشرين، والذي ارتبط بتصاعد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

٢- أن إسهام هذه المنظمات في مسيرة حقوق الإنسان محلياً وإقليمياً ودولياً، يرتبط بتحقق عدد من الأدوار أهمها: مراقبة سلوك الدولة والنخب التي تستحوذ على السلطة، والعمل على تحسين حالة حقوق الإنسان عبر وقف الانتهاك وتقديم المساعدات للمنتهكة حقوقهم، والتعليم والتثقيف ونشر ورفع الوعي بهذه الحقوق والعمل على تخفيف الآثار التي تسببها سياسات تحرير السوق.

٣- أن هناك عدداً من المحددات سواء على المستوى المحلي أو الدولي، أو على مستوى المنظمة ذاتها، يمكن أن تؤثر في فاعلية الدور الذي تلعبه هذه المنظمات، وهذه المحددات يمكن تقسيمها إلى : محددات نابعة من العلاقة مع الدولة، ومحددات نابعة من العلاقات بالبيئة الخارجية، ومحددات نابعة من داخل المنظمات ذاتها.

٤- أن ظاهرة العولمة كان لها انعكاساتها السلبية والإيجابية على حركة حقوق الإنسان، سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، أو من الناحية السياسية.

٥- أن دور الشبكات الدفاعية الدولية يمكن أن يساهم في الحد من الآثار السلبية لظاهرة العولمة، عبر ممارسة عدد من الأدوار المدعمة لدور المنظمات الوطنية، وذلك على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي.

مقدمة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة موقع المنظمات غير الحكومية في التحليل السياسي المعاصُر، ودراسات السياسة المقارنة، وذلك في ارتباطها بعملية التحول الديمقراطي التي يشهدها العالم منذ التسعينيات من القرن العشرين.

وينقسم البحث إلى قسمين أساسيين، يتناول أولهما التطور الذي شهده مجال النظم السياسية المقارنة، وتحول بؤرة التحليل من الدولة إلى المجتمع، وتأثير ذلك على فهم دور المجتمع المدني، والذي تمثل المنظمات غير الحكومية أهم عناصره. ويعرض ثانيهما للمداخل النظرية لدراسة دور المنظمات غير الحكومية، والتي تتمثل في مداخل الدمقرطة، و الحكم الرشيد، و المجتمع المدني.

وفي هذا المجال تثار موضوعات المجتمع المدني والدمقرطة والحكم الرشيد كمداخل لتحليل دور المنظمات غير الحكومية وفهمها.

أولاً: تحول بؤرة التحليل من الدولة إلى المجتمع

يتفق الباحثون في مجال تحليل النظم السياسية، على أن الدولة ظلت بؤرة التحليل لفترة طويلة، أي "مركزية الدولة في التحليل"، وحسب هذه النظرة كانت الدولة بأجهزتها الرسمية هي مناط التحليل السياسي ومحور عملية صنع القرار، وقد تعرض هذا المفهوم في النصف الثاني من القرن العشرين – بشكل متزايد – للنقد، بهدف إدخال المجتمع والتأثيرات والضغوط النابعة منه كعنصر مؤثر على صناعة القرار السياسي، وارتبط ذلك بتحول بؤرة التحليل من مفهوم الدولة إلى مفهوم النظام السياسي، حيث اكتسبت دراسة النظم السياسية – بما تتضمنه من متغيرات وعناصر وتفاعلات– أهمية مركزية في التحليل، لتستهل عهداً جديداً في دراسة السياسة المقارنة.

١– تحليل النظم السياسية من الدولة إلى المجتمع:

ارتبط تطور نظرية السياسة المقارنة والاهتمام بالدولة كوحدة للتحليل بثلاث مراحل رئيسية مر بها تطور علم السياسة، وهي: مرحلة المنهج القانوني الدستوري، ومرحلة المنهج السلوكي، ومرحلة المنهج ما بعد السلوكي، "فإذا كانت المرحلة الأولى من مراحل تطور حقل السياسة المقارنة قد أولت اهتماماً كبيراً للدولة، وإذا كانت المدرسة السلوكية قد نقلت الاهتمام إلى الفرد كوحدة للتحليل، سواء بذاته أو في إطار المؤسسات، وإذا كانت مدرسة ما بعد السلوكية قد أعادت الاعتبار للدولة – جنباً إلى جنب – مع المجتمع المدني، فإن المرحلة الراهنة تشهد جدلاً كبيراً حول مدى تأثر الدولة بظاهرة العولمة، وتثير تساؤلات حول مستقبل الدولة في نطاق علم السياسة"[١].

أ– المنهج القانوني الدستوري (الدولة بؤرة التحليل السياسي):

تميز المنهج التقليدي بتحقيق الترابط تاريخياً بين القيم والوقائع في دراسة السياسة المقارنة، وكان الاهتمام الرئيسي في إطار دراسات علم السياسة يتجه إلى الإطار القانوني الدستوري للدولة من خلال منهج تقليدي وصفي محدود جغرافياً وغير مقارن في جوهره، حيث التركيز على هيكل الدولة ووصف المؤسسات السياسية بها[٢].

ب– المنهج السلوكي ومراجعة مفهوم الدولة:

ظهر المنهج السلوكي كرد فعل للطابع المفرط في الشكلية والوصفية والاستاتيكية للمنهج القانوني الدستوري، وأصبح هدف البحث السلوكي هو شرح السلوك السياسي وتفسيره. وارتبط ذلك بتحول بؤرة التحليل من مفهوم الدولة إلى مفهوم النظام السياسي، الذي حل محل المفاهيم التقليدية مثل (الحكومة والدولة والسلطات)، وباعتباره المصطلح الذي يتناول مباشرة المجال الكامل للأنشطة السياسية في المجتمع، وقد ارتبط هذا المفهوم بأبعاد جديدة في البحث، وعناصر وتصنيفات وأنماط تناولها علماء السياسة بالمناقشة والتحليل كالبنية والوظيفة والتفاعل والعملية والثقافة السياسية،

كبؤرة للتحليل في السياسة المقارنة. وبهذا المعنى فالنظام السياسي يتضمن عدداً من النظم الفرعيـــة، كالاتحادات المهنية والجمعيات والمؤسسات الفكرية والدينية والأحزاب السياسية ومؤسسات الاتـــصال بالجماهير(٣).

وفي إطار إخضاع مفهوم الدولة للمراجعة، برز اقتراب الجماعـــة Group Approach كـــرد فعل لتجاهل أهمية الجماعات وتهميشها، وللبرهنة على أن بعض جماعات المجتمع يمكن أن تقوم بدور إيجابي فاعل في مجمل التفاعلات التي يشهدها النظام السياسي(٤).

وقد استهدف هذا الاقتراب تحويل علم السياسة من التحليل المعياري إلى التحليل الواقعي، ويعد آرثر بنتلي أول من عرض لمنهج الجماعة في كتابه "عملية الحكم" عام ١٩٠٨، وقدم ديفيد ترومـــان بعد ما يقرب من نصف قرن في دراسته "عملية الحكومة" تطويراً لهذا المقترب، وقُدمت بعد ترومـــان أطروحات عديدة خصوصاً على يد أعضاء لجنة السياسة المقارنة التابعة لمجلس العلـــوم الاجتماعيـــة الأمريكي مثل: جوزيف لابالمبارا ومايرون واينر وفريد ريجز. إلى أن جاء جبرائيل ألموند الذي طـــور الاقتراب حتى يمكن تطبيقه على كافة أشكال النظم السياسية(٥).

ومن أهم مقولات هذا الاقتراب(٦):

• أن الجماعة هي وحدة التحليل التي يمكن أن ينطلق منها الباحث في دراسة الظواهر السياسية، فهي محور العملية السياسية.

• أن النظام السياسي عبارة عن شبكة معقدة من الجماعات تتفاعل فيما بينها باستمرار بشكل تعاوني أو صراعي، هذا التفاعل يتمثل في: ضغوط Pressures وضغوط مضادة Counter Pressures، تحدد حالة النظام السياسي في وقت معين، ويتوقف تأثير الجماعة في النظام السياسي على مكونات القوة بالنسبة للجماعة (المال، والعدد، والمكانة، والتنظيم... إلخ)، وعلى طبيعة النظام السياسي، وعلى العلاقة بين النظام السياسي والجماعة.

• أن الجماعة تؤثر على اتجاهات أعضائها وسلوكهم. فقد أظهرت الدراسات الخاصة بالتنشئة السياسية أن الجماعات المرجعية Reference Groups تمارس تأثيراً ملحوظاً بهذا الصدد، حيث تغرس في عقل المرء قيماً وتصورات ومفاهيم، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اجتماعي له دلالة سياسية، كما يزداد تأثير الجماعة على التوجه السياسي لأعضائها إذا كانت لها علاقة مباشرة بالعملية السياسية.

• أن الجماعات تمارس تأثيراً على النظام السياسي ككل، وبهذا الخصوص تركز اهتمام الدارسين على الدور السياسي لجماعات المصلحة Interest Groups، التي تسعى إلى التأثير في السياسة العامة.

وعلى الرغم من الإسهامات الكبيرة التي قدمها اقتراب الجماعة إلى التحليل السياسي، حيث وسع مجاله من دائرة ضيقة تمثلت في الدولة إلى دائرة العمليات المختلفة، ونبه إلى دراسة الأطر غير الرسمية وتأثيراتها المختلفة[٧]. فقد وجهت له عدد من الانتقادات،ومن أهمها إخفاقه في الوصول إلى تعميمات نظرية أو استنتاجات عامة، وأن أنصاره لم يتجاوزوا بوجه عام مرحلة بناء الأطر النظرية وبلورة التصنيفات إلى مرحلة اختبار الفروض المطروحة في سياقات ثقافية مختلفة. من ناحية ثانية يرى بعض الباحثين أن مقترب الجماعة قد أهمل دور الأفراد والمؤسسات والأوضاع السائدة في دراسة الظواهر السياسية، وأنه من ناحية ثالثة تعامل مع موضوع التوازن داخل الجماعة بشكل ميكانيكي يفتقر إلى الاختبار الأمبريقي. ولهذه الأسباب تراجع الاهتمام بدراسة الجماعات في علم السياسة.

ج- المنهج ما بعد السلوكي وإعادة الاهتمام بالدولة:

تزايدت مظاهر عدم الرضا خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى تجاه محاولة جعل دراسة السياسة دراسة كمية، وكانت هذه المظاهر بمثابة نواة لتطور إطار جديد هو "ما بعد السلوكي"[٨]. وسعت الموجة الجديدة إلى دفع علم السياسة في اتجاهات جديدة، ركزت على تبني أفكار جديدة مع عدم التنكر للتراث، لتحقيق توليفة تجمع بين المناهج التقليدية والمناهج السلوكية[٩]. وقد اتجهت دراسات عديدة وبشكل متزايد خلال العقدين الأخيرين إلى إلقاء الضوء على أهمية الدولة جنباً إلى جنب مع المؤسسات السياسية، وذلك رغم استمرار ذلك الاتجاه الذي يركز على الأساس الاجتماعي وعلى دراسة المجتمع، أو المجتمع المدني[١٠].

وفي هذا السياق، برزت مدرسة الدولة/ المجتمع، التي تهتم بتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإن قدمت الاتجاهات التي تتضمنها مدخلين مختلفين بهذا الخصوص، الأول مدخل المؤسسية الجديدة، الذي يركز على مؤسسات الدولة ويتعامل معها باعتبارها المتغير المستقل، والثاني هو مدخل علاقات الدولة بالمجتمع، وهو الذي يدرس التفاعل بين مؤسسات الطرفين من زاوية التأثير المتبادل، ويقدم نماذج مختلفة لهذه العلاقات تؤثر فيها الدولة على المجتمع كما تتأثر به[١١].

•مدخل المؤسسية الجديدة:

تمثل المؤسسية الجديدة أحد جوانب الاهتمام الحديث الذي يركز على الدولة وينظر لها باعتبارها منظومة قوية تتمتع بالاستقلال لضمان أولوية مصالح الدولة في مواجهة مصالح الجماعات الأساسية في المجتمع.

وتتنوع المؤسسات السياسية التي يتم بناؤها، من مؤسسات المخرجات كالسلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلى مؤسسات المدخلات أو مؤسسات المشاركة كالأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية وغيرها[١٢].

وقد أثار هذا الاتجاه نقاشات واسعة من خلال تركيزه على دور المؤسسات ودور الدولة عموماً، فالعنصر الجديد بالنسبة إلى هذا الاتجاه المؤسسي هو الادعاء بأن للدولة كياناً خاصاً ومستقلاً بذاتـــه، وأنه ينبغي على علماء السياسة التعامل مع الدولة كعامل مستقل يؤثر تـــأثيراً حاســماً فـــي محيطـــه الاجتماعي، لقد تعامل علماء السياسة مع الدولة في المرحلة السابقة كعامل تابع، وتم التركيـــز علـــى المجتمع كعامل مستقل ، حيث كان يعتقد أنه هو الذي يحدد طبيعة الدولة ووظيفتها. بيـــد أن الاتجـــاه المؤسسي الجديد يؤكد أن المجتمع ليس هو العامل ذى التأثير الحاسم الذي كان يتصوره البعض، بـــل إن الفهم الصحيح لطبيعة الدولة ووظيفتها يتم عبر التركيز على الدولة ذاتهـــا، وخاصـــة مؤســـساتها المختلفة التي يبدو أنها هي التي تؤثر في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى.

ومن ثم، فإن هذا الاتجاه المؤسسي الجديد والداعي إلى عودة الدولة للدراسات السياسية يختلف كلياً عن المنظور التقليدي للدولة، وذلك من خلال التركيز على الأجهزة والمؤسسات التي تتكون منها، وليس الأبعاد القانونية والجغرافية والسكانية والاجتماعية التقليدية[١٣].

ورغم أن هذا التركيز على البعد المؤسسي للدولة يكسب هذا الاتجاه قيمة تحليلية مهمة، إلا أنه أيضاً، يثير العديد من التساؤلات حول قضية تعريف مفهوم الدولة الذي لا يزال مفهوماً غامضاً، وهناك أيضاً قضية طبيعة الدولة وهل هي وحدة تاريخية ذات كيان ملموس ومحسوس، أم هي وحدة نظريـــة وتحليلية، أم أنها خلاصة العلاقات الاجتماعية وبؤرة القوة والسلطة في المجتمع؟ ثم إن هناك قـــضية خلافية أساسية حول ادعاء استقلالية الدولة عن المجتمع والاقتصاد والعلاقـــات الاجتماعيـــة، ومـــدى صحة هذه الاستقلالية؟ وأخيراً هناك القضية المتعلقة بطبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع وأي منهما أكثر تأثيراً في الآخر، وهل العلاقة بينهما علاقة تبادلية أم سببية؟ وفي أي اتجاه يـــتم التـــأثير والتأثر[١٤]؟.

•مدخل علاقات الدولة – المجتمع:

لا ينطلق مدخل علاقات الدولة – المجتمع من مسلمة أن الدولة هي التي تقود المجتمع، فهذا الاتجاه مع اهتمامه بالدولة فإنه يتخذ من وظيفة الضبط الاجتماعي محكاً لتصور أنماط مختلفة للتفاعل بين مؤسسات الدولة من جانب، ومؤسسات المجتمع من جانب آخر.

ويعد كتاب إيستون "تحليل البنية السياسية"[١٥] محاولة من محاولات المراجعة التاريخية، حيـــث ينضم إيستون إلى المتمردين على المنهج السلوكي والمطالبين بتأسيس علم سياسة جديد، ورغم أنـــه أحد أعمدة المنهج السلوكي، إلا أنه – إيستون – يعتقد أن علم السياسة المعاصر قـــد فـــشل فـــي معالجة القضايا السياسية الحيوية، وفشل في تقديم رؤية مجتمعيـــة واضـــحة وملتزمـــة. ولا يخـــرج إيستون عن الإطار المرجعي السائد، بل يحاول تجديد هذا الإطار من خلال التركيز على مفهوم البنيـــة السياسية، ويعتبر كتاب إيستون امتداداً للأدبيات المتزايدة حول الدولة، وهو محاولة نظريـــة متقدمـــة للخروج من الدائرة المغلقة حول علاقة الدولة بالمجتمع.

لقد كان إيستون من أكثر علماء السياسة الذين عملوا من أجل تهميش دور الدولة في علم السياسة، بيد أنه يعود – كما عاد معظم علماء السياسة – إلى الدولة ليبحث في تلك العلاقة المركبة بين الدولة ومؤسساتها والنظام السياسي ككل، وينتقد فكرة استقلالية الدولة ويعتقد أنها خاطئة، فالدولة كالفرد وككل الأجزاء الصغيرة والكبيرة الأخرى، تخضع للقيود البنيوية، فهي شكل من أشكال البنية الجزئية التي لا يمكن فهم ضوابطها وطبيعتها واستيعابها سوى بالنظر من خلال البنية الكلية(١٦).

هذه المراجعة لمفهوم الدولة، مع نقد فكرة استقلاليتها، أبرزتها دراسة كلاوس أوف(١٧) التي صدرت عام ١٩٩٨ تحت عنوان: "الاقتصاد السياسي من منظور علم الاجتماع"، والتي يؤكد فيها أن كل نظام سياسي يضم بين جنباته جماعات متعددة ومتباينة تدخل معاً في شبكة معقدة من التفاعلات التعاونية أو الصراعية، حيث تأتي السياسات العامة محصلة للتفاعل بين تلك الجماعات، في حين ينحصر دور الدولة في محاولة التوصل إلى صيغة توفيقية تحقق التوازن بينها وتوفق بين مطالبها المتعارضة، فالدولة هنا بمثابة سوق لعرض مطالب الجماعات المختلفة، ويسعى إلى إيجاد حل وسط بين مصالحها المتضاربة والمتناقضة، بما يشعرها كلها بحد أدنى من إشباع احتياجاتها واحترام حقوقها، وأن أياً منها ليست عرضة للتجاهل أو الاضطهاد أو الاستبعاد، وهو ما يعد محكاً رئيسياً لكسب الدولة للشرعية، وتمتعها بالاستقرار(١٨).

وفي هذا الإطار يشير جول ميجدال(١٩) إلى أن وظيفة الضبط الاجتماعي (أي تحديد معايير السلوك وقواعده) هي وظيفة تؤدى من خلال مؤسسات الدولة من إدارية وإنتاجية وثقافية وأمنية، مثلما تؤدى من خلال مؤسسات المجتمع بدءاً من الأسرة وجماعات الرفاق، مروراً بالنوادي والأسواق ودور العبادة، وانتهاءً بالنقابات والأحزاب، وأنه إذا كانت الدولة تستفيد من فترات ضعف المجتمع لتستأثر بالدور الأهم في تحديد معايير السلوك، فإن المجتمع قادر على استثمار الفرصة نفسها في حالة خوار قوة الدولة، ويقدم ميجدال أكثر من تصور لشكل تفاعل الدولة والمجتمع، حيث يطرح أربعة أنماط مثالية لهذا التفاعل، أولها: نمط التحول الكامل، أي نجاح الدولة في احتواء القوى الاجتماعية المحلية. وثانيها: نمط التعاون والتعايش بين مختلف القوى الاجتماعية، وفي إطاره تتحرك الدولة على مستويين: مستوى ضخ المزيد من التنظيمات والموارد والرموز في الساحة السياسية، ومستوى تغيير المؤسسات الرسمية بما يتلاءم مع الأنماط المستحدثة، أما النمط الثالث فهو نمط تداخل القوى الاجتماعية مع أجهزة الدولة، والذي يعبر عن إمكانية صعود بعض القوى الاجتماعية إلى القمة، مع عجز قادة الدولة عن السيطرة على هويات الأفراد. وآخرها: نمط فشل الدولة في اختراق المجتمع، والذي يرتبط باندلاع صراعات حادة في مختلف أنحاء الدولة مع تزايد قوة الرفض للسلطة القائمة(٢٠).

وفي إطار هذه المعالجات لاتجاه الدولة – المجتمع، يخلص أنصار هذا الاتجاه إلى أن علاقة التفاعل بين الدولة والمجتمع هي علاقة شديدة التعقيد، لا تقوم بين كيانين منفصلين ومتمايزين، أو موحدين ومندمجين تماماً، أو حتى توجد بينهما حدود واضحة أو خطوط فاصلة أو قاطعة، وإنما ثمة تداخل بينهما يؤدي إلى قيام العديد من شبكات التحالف والائتلاف والتعاون، جنباً إلى جنب مع علاقات التنافس والصراع، وهي جميعها عرضة للتبدل والتغير والتقلب المستمر، وتضم أجزاء فرعية ومكونات وأقسام من كل من جهاز الدولة من ناحية، وقوى المجتمع وشرائحه من ناحية أخرى. كما أن جماعات المجتمع، بما فيها الدولة، ليست بالضرورة كتلة صماء موحدة أو متماسكة أو متجانسة، وإنما تتسم بالتنوع والانقسام والتعددية الداخلية، وتنطوي كل منها على فئات فرعية مختلفة، وفصائل وأجنحة متباينة، وكثيراً ما تكون أيضاً متنافسة فيما بينها. وقد تسعى الدولة لإتاحة فرص التمثيل لبعض الشرائح داخل جماعة معينة دون غيرها، ومن الوارد أن تؤسس في إطار إدارتها لعلاقتها بالمجتمع روابط انتقائية للتحالف بين فئات فرعية بعينها وأقسام من جهازها، وأن يتواكب ذلك مع قيام شبكة موازية من علاقات الصراع والتنافس تضم سائر الأقسام والفئات الأخرى. وفي حين تكتفي بعض الجماعات بمركز "جماعة النقد"، فتقنع بإبداء رفضها أو تسجيل اعتراضها على السياسات الأكثر إجحافاً بمصالحها، وقد لا ترضي غيرها إلا بتسخير جهاز الدولة كأداة في خدمة أهدافها الخاصة، وتوجيه سياساته وقراراته بما يتوافق مع مصالحها، مع فرض الهيمنة على شتى الجماعات الأخرى. ومن ثم فإن تحقيق المعادلة والموازنة بين التواصل والاستقلال إزاء المجتمع، هو الذي يكسب الدولة الكفاءة والفعالية، وهي تخوض تجربة التحول[٢١].

لقد تغيرت بؤرة اهتمام التحليل السياسي من الدولة إلى المجتمع، ومن التقليدية إلى السلوكية، ثم اتجهت دراسات عديدة – وبشكل متزايد – إلى الاهتمام بالدولة جنباً إلى جنب مع المؤسسات السياسية، وذلك رغم استمرار الاتجاه الذي يركز على دراسة المجتمع المدني، وجاءت محاولات تيار ما بعد السلوكية لتحويل بؤرة التحليل من الدراسات التي ركزت على المجتمع، إلى الاهتمام المكثف بدراسات المجتمع المدني، بالربط بين مفهوم الدولة الحديثة والمجتمع المدني بمؤسساته وجماعاته المختلفة.

٢– موقع المنظمات غير الحكومية في دراسات النظم السياسية:

تتمحور اتجاهات دراسة المنظمات غير الحكومية حول عدد من القضايا المرتبطة بمفهوم المنظمة غير الحكومية، ودلالات هذا المفهوم في الدول التي تمر بعملية التحول الديمقراطي. وتتعدد المفاهيم النظرية والأساليب المنهجية المستخدمة في دراسة هذه المنظمات، سواء من حيث تحليل البيئة الداخلية لهذه المنظمات (الإطار التنظيمي – الديمقراطية الداخلية – التمويل)، أو من حيث دراسة البيئة الخارجية لها (أنماط علاقاتها بالمنظمات الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات

النظام السياسي، وكذلك أنماط علاقاتها بالمنظمات الدولية)، كما تغطي هذه الدراسات من ناحية ثانية محاور أخرى مثل طبيعة الأدوار والوظائف التي تؤديها هذه المنظمات في إطار عملية التحول الديمقراطي، ومن ناحية ثالثة يتم دراسة هذه المنظمات من زاوية فعاليتها، ومعايير تقييم هذه الفاعلية ومؤشرات هذا التقييم، ويجدر بنا هنا التأكيد على ثلاثة اعتبارات:

الأول: أن المنظمات غير الحكومية هي سمة من سمات عملية التحول من النظم غير الديمقراطية إلى نظم أكثر ديمقراطية.

الثاني: أن دراسة هذه المنظمات ترتبط بطبيعة النظام السياسي وإشكالياته، فتشكل دراستها مدخلاً لدراسة بعض متغيرات النظام السياسي مثل الإطار القانوني والدستوري والقوى السياسية والطبقات الاجتماعية، وأنماط التفاعلات بين مؤسسات النظام السياسي.

الثالث: تشكل طبيعة الدولة وأنماط علاقتها بالمجتمع متغيراً رئيسياً عند دراسة المنظمات غير الحكومية.

وتقودنا هذه المقدمة إلى التساؤل حول موقع المنظمات غير الحكومية في الدراسة المقارنة للنظم السياسية؟ في هذا الإطار تتوزع دراسات المنظمات غير الحكومية بين عدد من المجالات:

أولها: دراسات خاصة بالتطور السياسي في بعض المناطق التي تشملها تجارب التحول الديمقراطي في: (آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية)، مع التركيز على قضايا معينة، وتتفاوت هذه الدراسات من حيث طبيعة اهتمامها بالمنظمات غير الحكومية ودرجة هذا الاهتمام، حيث لم تتعمق كثيراً في فحص دور هذه المنظمات في عملية التحول وتحليل هذا الدور.

وقد قام عدد من الباحثين في إطار هذه الدراسات بمحاولة التعرف على أنماط مختلفة من التحول بين عدد من الدول في هذه المناطق، من منظور مقارن لتحديد العلاقة بين مختلف التفاعلات الاستراتيجية ونوعية التحول الديمقراطي من ناحية، والنظام السياسي الذي ينتج عنه من ناحية أخرى.

وعلى سبيل المثال، اهتم العديد من الباحثين بدراسة تجارب التحول الديمقراطي بدول أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا والشرق الأوسط، ومن هذه الدراسات: دراسة (تيري لين كارل) حول عمليات الدمقرطة في أمريكا اللاتينية[٢٢] وكذلك دراسته المقارنة عن التحول الديمقراطي في كل من أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا[٢٣].

كما قدمت (د.هدى ميتكيس) رصداً لأهم محاور دراسة التحول الديمقراطي في بحثها عن الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث، وقامت فيها بإلقاء الضوء على مختلف أبعاد عملية التحول الديمقراطي، بداية من التأصيل المفاهيمي لهذا المفهوم وكيف تناولته

الدراسات المقارنة، وطبيعة دور الدولة والمجتمع المدني، ومدى فاعلية تنظيماته في أثناء مرحلة التحول[٢٤].

كما يناقش كتاب (شويدلر) "في اتجاه مجتمع مدني في الشرق الأوسط" إشكالية ضعف تأثر منطقة الشرق الأوسط بموجات التحول الديمقراطي التي ظهرت في أنحاء عديدة من العالم من أمريكا اللاتينية إلى شرق أوروبا إلى بعض الدول الإفريقية والآسيوية، وما هي العوامل التي تؤدي إلى ضعف المجتمع المدني في هذه المنطقة. وقد طرح في هذا الإطار أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية في دعم وتقوية المجتمع المدني[٢٥].

ثانيها: دراسات المنظمات غير الحكومية بصفة عامة أو في مناطق جغرافية محددة، وتجمع هذه الدراسات عادة بين دراسات الحالة من ناحية، والمنظور المقارن من ناحية أخرى.

وعلى سبيل المثال نجد دراسة (جيرارد كلارك) حول المنظمات غير الحكومية والسياسات في العالم النامي[٢٦]، والتي تناولت ظاهرة ازدياد المنظمات غير الحكومية وتوالدها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومغزى هذه الظاهرة. وهو يرى أنه على الرغم من أهمية هذه الظاهرة إلا أن تواجدها ما زال ضعيفاً في أدبيات العلوم السياسية.

وترصد دراسة (ويليام كوري)[٢٧] الدور المهم والجهود الكبيرة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية للبشرية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان ونشر مبادئ الإعلان العالمي والعهود الدولية في أنحاء المعمورة.

كما يستعرض (ديان أوتو) في دراسته المعنونة "المنظمات غير الحكومية في نظام الأمم المتحدة" الدور الذي أصبحت تلعبه هذه المنظمات كفواعل أساسية في إطار المجتمع الدولي[٢٨].

وهناك عدد من الدراسات التي تناولت أنشطة القطاع الثالث في أنحاء مختلفة من العالم، والذي صدر في الكتاب الذي أصدره التحالف العالمي لمشاركة المواطنين[٢٩]، وضم عدداً من الدراسات عن القطاع الثالث في أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية والعالم العربي وأفريقيا وأوروبا، ودراسة عن المجتمع المدني في آسيا.

ثالثها: دراسات الحالة: وهي الدراسات التي تتناول بالرصد والتحليل تطور النظام السياسي في دولة معينة، وعادة ما تتضمن مبحثاً عن المنظمات غير الحكومية مثل كتاب للدكتور عليّ الدين هلال حول "تطور النظام السياسي المصري ١٨٠٣ – ١٩٩٩" ، والذي تضمن رصداً لتطور النظام السياسي في مصر ، منذ محمد علي وحتى عام ١٩٩٩، متضمناً مبحثاً عن المنظمات غير الحكومية في مصر[٣٠]، وكذلك كتاب "التطور السياسي في مصر ١٩٨٢ – ١٩٩٢" للدكتور محمد صفيّ الدين خربوش–محرراً، ويضم ضمن أبحاثه عن المجتمع المدني في مصر بحثين: الأول عن الدور السياسي للجمعيات الأهلية في مصر، والثاني عن دور جمعيات رجال الأعمال[٣١].

كما أن بعض دراسات الحالة تقوم برصد حالة المجتمع المدني في إحدى الدول، وتتعرض بشكل مركز لوضع المنظمات غير الحكومية في هذه الدولة مثل كتاب (د. أماني قنديل) عن المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة[٣٢].

وهناك عديد من دراسات الحالة التي توجهت مباشرة لدراسة الجمعيات الأهلية في دولة أو أكثر، ومن أهم هذه الدراسات كتاب (د. أماني قنديل) بالاشتراك مع (د. سارة بن نفيسة) المعنون "الجمعيات الأهلية في مصر"[٣٣]، وكذلك كتاب د. أماني قنديل المعنون "العمل الأهلي والتغير الاجتماعي"، والذي يتخذ الجمعيات الأهلية مدخلاً لدراسة دور المنظمات الدفاعية Advocacy Organizations في مصر[٣٤]. ودراسة (د. أحمد ثابت) بعنوان "الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي"، وتضم عدداً من الدراسات عن القطاع الأهلي في عدد من الدول، وهي؛ زامبيا، والفلبين، ومصر، وتضمنت الدراسة عن مصر دراستي حالة لمنظمتين غير حكوميتين من زاوية دورهما التنموي[٣٥].

٣- التعريف بالمنظمات غير الحكومية:

لقد جذبت هذه المراجعة – لدور الدولة والاقتراب الذي يقود إلى علاقة التفاعل بين الدولة والمجتمع – الانتباه نحو مجموعة من المؤسسات أو المنظمات التى تقع ما بين الحكومة والقطاع الخاص، وسلطت الأضواء على الدور الذي يمكن أن تلعبه في إطار عملية التحول الديمقراطي ومواجهة الآثار السلبية لسياسات التكيف الهيكلي.

أ- مفهوم المنظمات غير الحكومية:

يشير مفهوم المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة من المنظمات التى تقع بين الحكومة والقطاع الخاص، وتتعدد تسمياتها فهي المنظمات غير الحكومية Non Governmental Organizations، وهي المنظمات التي لا تهدف إلى الربح Non Profit Organizations، وهي القطاع الثالث Third Sector، وهي كذلك المنظمات التطوعية Voluntary Organizations، وهي الجمعيات الأهلية[٣٦]. كما تتعدد تعريفات المنظمات غير الحكومية، وتعكس مراجعة الأدبيات في هذا المجال غياب – بل وصعوبة – الاتفاق حول تعريف دقيق ومحدد.

ويمكن تعريف المنظمات غير الحكومية على نحو إجرائي – وهو التعريف الذي تتبناه الدراسة – بأنها: "منظمات مستقلة نسبياً عن الدولة، لا تهدف إلى الربح، وتُنظم بواسطة مجموعة من الأفراد، لها هيكل تنظيمي وشخصية اعتبارية قانونية، وتسعى للتأثير على السياسات العامة للدولة". ويشير هذا التعريف إذن، إلى مجموعة من المُقومات هي:

- نشاط طوعي وتطوعي لا يسعى للربح.
- غير حكومي، بمعنى أنه ليس جزءاً من سلطات الدولة ولا من أجهزتها.

- تتبنى أهدافاً متنوعة متصلة بأهداف عامة تهم المجتمع وتتعدى النطاق الخاص لأعضائها.
- تنظمها جماعة من الأشخاص في إطار قانوني له شخصية اعتبارية.

ومع تزايد أهمية دور المنظمات غير الحكومية، تركز الاهتمام على طبيعة الدور الفعَّال والمتزايد للمنظمات الدولية غير الحكومية International NGOs، سواء على صعيد السياسات المحلية أو السياسات الدولية. إما من خلال المشاركة في صنع القرار الدولي، أو من خلال فاعليتها في مجال تنفيذ القواعد أو القيم الدولية.

وتعرف المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها "مجموعة المنظمات التطوعية غير الهادفة للربح، المستقلة عن الحكومات، وتتبنى أهدافاً عامة لها سمة عالمية، تعمل وتنشط خارج حدود قطر معين"(٣٧).

هذا، وقد أضحى نشاط هذه المنظمات الدولية يغطي سائر مجالات الفعل الدولي تقريباً، عن طريق مراقبة مدى التزام الدول ذات السيادة أو امتثالها في مجالات عدة، منها حماية البيئة (مثل حركة السلام الأخضر الدولية)، والقانون الدولي الإنساني (مثل أطباء بلا حدود، واللجنة الدولية للصليب الأحمر)، والقانون الدولي لحقوق الإنسان (مثل منظمة العفو الدولية ومؤسسات مراقبة حقوق الإنسان). وقد لعبت هذه المنظمات دوراً مهماً في اقتراح مشروعات لاتفاقيات ومعاهدات دولية في مختلف المجالات أو في صياغة هذه الاتفاقيات، مثل حظر الاتجار بالمواد الخطرة أو الحفاظ على التنوع البيولوجي و مقاومة التصحر و منع التعذيب، و حقوق الطفل(٣٨).

ب- وظائف المنظمات غير الحكومية:

تتنوع وظائف المنظمات غير الحكومية وأدوارها تبعاً لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما ترتبط حيوية هذا الدور ارتباطاً أساسياً بمدى رسوخ أسس الديمقراطية وقواعدها، وما يتوفر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار.

ويعكس ازدهار المنظمات غير الحكومية وازدياد دورها وتصاعد أهميتها في العالم واحدة من الملامح الرئيسية للتطور السياسي في عديد من بلدان العالم. ومع التسليم بأن وظائف المنظمات غير الحكومية وأدوارها في البلدان التي تمر بتجربة التحول الديمقراطي، تتفاوت بدرجات مختلفة من منطقة جغرافية إلى أخرى، ومن بلد إلى بلد. فقد أكد عديد من الدراسات والتحليلات على مجموعة من الأدوار والوظائف التي ارتبطت بالمنظمات غير الحكومية في هذه الدول، والتي يمكن تقسيمها وفقاً لأربعة أنواع(٣٩):

- وظائف تتعلق بدعم جهود التنمية: حيث تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار في المجتمعات التي تنتمي لها، من خلال تقديم المعونة الاقتصادية للقطاعات الفقيرة، والتي أضيرت نتيجة سياسات التكيف الهيكلي وتخفيض الإنفاق الحكومي، بمعنى آخر فإن هذه المنظمات

تعمل على ملء الفراغ الذي ينجم عن انسحاب الدولة التدريجي من بعض أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتنجح في الوصول إلى مناطق وقطاعات مهمشة من السكان، وتقدم المساعدات والإعانات والدعم الفني لهذه القطاعات.

- وظائف تتعلق بدعم التطور الديمقراطي وتوسيع المشاركة العامة. وتتضمن هذه الوظيفة عدداً من العناصر:
  - تعتبر المنظمات غير الحكومية عنصراً حاسماً في تدعيم المجتمع المدني وتعزيزه، ومن ثم تدعيم الديمقراطية، حيث تساهم في إضفاء الطابع المؤسسي على التفاعلات بين كل من المجتمع المدني والدولة، وبين مؤسسات المجتمع المدني ذاتها.
  - تساهم المنظمات غير الحكومية في عملية التغيير الاجتماعي والتحول الديمقراطي، عبر طرح السياسات البديلة والدفاع عن مصالح الفئات المستهدفة وتمكينها من الدفاع عن حقوقها ومصالحها وحمايتها.
  - الالتزام بدورها كمراقب لعمل الحكومات في المجالات التي تنشط فيها.
  - تشجيع التنوع والاختلاف في الرأي، وذلك بالإشارة إلى وجود منظمات متنوعة متنافسة.
  - هي أدوات للتنشئة والتثقيف السياسي عبر برامج التدريب والتوعية التي تلتزم بتنفيذها.
- وظائف تتعلق بنشر ثقافة المبادرة والتطوع: حيث تعمل هذه المنظمات على دعم العمل التطوعي والمبادرات الطوعية.
- وظائف تتعلق بالتواصل مع المنظمات الدولية: حيث تعمل هذه المنظمات عبر التنسيق والتشبيك مع المنظمات الدولية غير الحكومية على إمداد المجتمع الدولي بالمعلومات حول التوجهات غير الديمقراطية التي يمكن أن تحدث داخل المجتمع المحلي، كما توفر المنظمات الدولية في الوقت نفسه إمكانية الحماية ضد القمع الموجه من داخل الدولة، بنشر هذه المعلومات عبر شبكة علاقاتها.

ج- العوامل التي تؤثر على دور المنظمات غير الحكومية:

تتمثل أهم العوامل التي تؤثر على فاعلية المنظمات غير الحكومية في العوامل الخمسة التالية:

العامل الأول: يتعلق بالإطار الدستوري والقانوني، وهو يتمثل في التشريعات والقوانين التي تسنها الدولة، وتعكس بما تتضمنه من قيود قانونية ودستورية طبيعة النظام السياسي من جهة، والعلاقة بينه وبين المجتمع المدني من جهة أخرى، وقد تمتد هذه التشريعات إلى حق تأسيس المنظمات غير الحكومية، أو حقوق الدولة في الرقابة والإشراف عليها، أو حقوق ممارسة النشاط واختيار مجال التخصص، كما قد تمتد إلى حق الدولة في حل المنظمة أو تصفيتها. وتشهد حالياً دول كثيرة نامية – منها عدد من الدول العربية – موجات احتجاجية ضد القوانين والتشريعات، مطالبة بشكل أساسي بإقرار حق تأسيس المنظمات غير الحكومية، وحق اختيار مجالات النشاط وفقاً

لاحتياجات المجتمع، والتقليل من الهيمنة البيروقراطية للدولة على مؤسسات المجتمع المدني، وحق الالتجاء للقضاء في حالة أي خلاف بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية. كما أصدرت بعض المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي والمنظمة العالمية "سيفكس" كتيبات حول موجهات تشريعات المنظمة غير الحكومية ومبادئ هذه التشريعات، بهدف تفعيل دورها في التنمية(٤٠).

وقد أصبح من المتفق عليه في الكتابات والتحليلات لدور المنظمات غير الحكومية، أن هذا العامل يحدد مبدئياً طبيعة دور هذه المنظمات وحجمها وأنشطتها، ومدى نموها. ففي ظل توافر الحريات والديمقراطية يتصاعد دور المنظمات غير الحكومية، وتزدهر مجالات نشاطها، وفي ظل القيود السياسية وضآلة هامش الحريات ينخفض دور هذه المنظمات ويقتصر على أنشطة الرعاية الاجتماعية دون التطرق إلى أنشطة دفاعية Advocacy أو مساهمة في التغيير الاجتماعي والديمقراطي.

العامل الثاني: ويرتبط بحجم الطبقة المتوسطة التي تضطلع بالأدوار الأساسية في حركة المنظمات غير الحكومية ودورها، والتي تتسم بالمبادرة لتأسيسها. وكلما اتسعت هذه الطبقة وغذتها العوامل التعليمية والاعتبارات المهنية، كلما تعاظم دور المنظمات غير الحكومية.

العامل الثالث: ويرتبط بالمنظمات غير الحكومية من الداخل، من حيث هيكلها التنظيمي،ومدى ما تتمتع به من تماسك داخلي، ومدى تطبيقها لمبادئ الديمقراطية الداخلية وقيم الرشادة والمحاسبية والشفافية.

العامل الرابع: ويتصل بعلاقة المنظمات غير الحكومية بالمنظمات الدولية والشبكات العابرة للدول، وما يرتبط بذلك من احتمالات تدفق التمويل الأجنبي نحو دعم أنشطة لها الأولوية في الأجندة الدولية، والضغوط التي يمكن أن تنتج عن ذلك في صياغة الأجندة القومية للمنظمات غير الحكومية المحلية.

العامل الخامس: ويتعلق بأنماط العلاقات بين المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية) وحدود وإمكانيات التنسيق والتفاعل فيما بينها.

د- شبكات المنظمات غير الحكومية:

مع ازدياد التركيز على دور المنظمات الدولية غير الحكومية، تحقق الذيوع والانتشار لمفهوم الشبكة Network والتشبيك Networking، وهما يعكسان مجموعة من العمليات والأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية لتحقيق التضامن والمساندة فيما بينها.

وتعرف الشبكة بأنها "إطار طوعي أو اختياري يضم أفراداً أو مجموعات أو منظمات – بطريقة أفقية غير تراتبية – تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والاتصال".

فالشبكة "هي آلية للاتصال والتواصل، تمثل مصدراً للقوة والتأثير، وتطرح إطاراً تضامنياً لتفعيل الدور وتقديم المساندة للمنظمات غير الحكومية"(٤١).

وتعتبر الشبكات العابرة للدول ذات أهمية دولية وإقليمية ومحلية أيضاً، حيث تساهم في تحقيق التقارب والتشابك بين النماذج الاجتماعية والثقافية القادرة على مساندة عمليات التكامل الإقليمي والدولي، وذلك عبر بناء روابط جديدة بين الفاعلين في المجتمعات المدنية والدول والمنظمات الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى إتاحة مزيد من الفرص من أجل الحوار وتبادل الخبرات في مجالات وقضايا عديدة، مثل: البيئة ، وحقوق الإنسان، وقضايا المرأة(٤٢).

وبحكم التعريف والمهام، فإن نشاط شبكات المنظمات غير الحكومية يميل إلى العمل بشكل أفقي، فلا يوجد مركز ولا أطراف، فمراكز الشبكة تنتشر في كل مكان، ولا مجال فيها لهوامش أو أطراف، والقيادة يتم تداولها بين المراكز، وهي لا تهدف إلى الحفاظ على الذات وإنما يرتبط تواجدها بتحقيق أهداف محددة. ولذلك تستطيع هذه الشبكات أن تغير هيكلها أو بنيتها، ويمكن أن تختفي في حالة انتفاء الهدف من تأسيسها(٤٣).

وفي هذا الإطار، تتبنى شبكات المنظمات غير الحكومية العابرة للدول عدداً من الأهداف التي ترتبط بطبيعة دورها في تعزيز المجتمع المدني، ودعم المنظمات غير الحكومية المحلية، والتأثير على السياسات العامة، ويتمثل ذلك في عدة مجالات:

- مجال تعبئة الطاقات والإمكانات داخل المجتمع المدني، فيتم استحداث الأفكار والخطط والأطروحات المستقبلية من خلال إيجاد طرق مبتكرة للتعامل والاتصال بين الأطراف المختلفة. وعلى سبيل المثال، فإن الشبكات التي تنشأ من أجل دعم حقوق الإنسان أو حماية البيئة أو مساندة حقوق الأطفال العاملين أو غيرها، تقوم بتعبئة الأفراد والجماعات من منظور الموارد الإنسانية والمادية، وتسعى لتطوير العلاقات وتدعيمها فيما بينهم لتحقيق أهدافهم المشتركة.
- مجال دعم وسائل الاتصال وتبادل المعلومات، حيث يمثل الدور الاتصالي للشبكة العمود الفقري لها، نظراً لأهمية تدفق المعلومات بين عناصر وأطراف المجتمع المدني بطريقة ميسرة للجميع.
- مجال المساندة ودعم قدرات المجتمع المدني، فتكون الشبكات بمثابة مراكز مساندة ودعم وتطوير لقدرات المنظمات غير الحكومية ودعم وتطوير لها ولباقي مؤسسات المجتمع المدني. ومن ثم، تقوم هذه الشبكات بمحاولة توفير البرامج التدريبية المتنوعة، والبحوث المتخصصة بهدف رفع كفاءة هذه المنظمات وقدراتها.

• مجال التأثير على السياسات العامة، خاصة تلك التنموية، الأمر الذي يتطلب تكوين رؤية نقدية واضحة للقضايا المجتمعية المثارة، ومحاولة التأثير على المنظمات العاملة والمهتمة بهذه القضايا لتبني هذه الرؤى.

ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف المتنوعة التي تدور حول تعبئة الطاقات الجديدة، وبناء التواصل والاتصال والتأثير في السياسات العامة، ودعم قدرات المنظمات غير الحكومية، يدفع هذه الشبكات إلى تبني مجموعة من الوسائل المتكاملة والمتداخلة لتحقيق هذه الأهداف، فتلجأ إلى إصدار النشرات والكتيبات، أو تنظيم الاجتماعات المشتركة والزيارات المتبادلة، بهدف تبادل الخبرات بين جميع الأطراف.

وعادة ما تحرص هذه الشبكات على توفير شبكة الاتصال الإلكتروني بين أعضائها، وبث العديد من البحوث والدراسات المتخصصة، كما تلجأ إلى توفير برامج تدريبية متنوعة وفقاً لاحتياجات وأولويات أعضاء الشبكة.

وتقوم استراتيجية هذه الشبكات للتأثير في المجتمع الدولي على مستويين متكاملين من العمل، أولها: الانتشار الكمي من خلال عدد المنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمرات الدولية والمنتديات العالمية، والحرص على توزيعها وتمثيلها جغرافياً، وثانيها: المستوى الكيفي، وذلك من خلال نوعية موضوعات التفاعلات وقضاياها والعلاقات المتبادلة بينها، وتيسير الإجراءات التي تنظم مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية.

ويعتبر أحد مظاهر ازدياد أهمية دور المنظمات غير الحكومية، ما لجأت إليه الأمم المتحدة في تنظيمها سلسلة من المؤتمرات التي تبنتها لبحث عدد من القضايا العالمية، من وجود مستويين متوازيين ومتزامنين أولهما مناقشات على مستوى الوفود الرسمية للحكومات، وثانيهما بين ممثلي المنظمات الأهلية في هذه الدول. ففي مؤتمر ريو للبيئة – على سبيل المثال – استخدمت المنظمات غير الحكومية عدة استراتيجيات للتأثير في المؤتمر الرسمي، وذلك عن طريق المشاركة في الأعمال التحضيرية القومية والإقليمية له، في أعقاب مناشدة الجمعية العامة للحكومات بضرورة اشتراك تلك المنظمات، وتم ضم البعض منها إلى الوفود الرسمية لتمنح فرصة للتفاوض والمشاركة في صياغة المعاهدات والاتفاقيات الدولية. كما دافعت منظمات حقوق الإنسان في مؤتمر فيينا عام ١٩٩٣ عن مبادئ العالمية والاعتماد المتبادل وعدم فصل حقوق الإنسان أو تجزئتها. وقامت المنظمات غير الحكومية في المؤتمر ذاته بتشكيل الحملة العالمية لحقوق المرأة، وقد تكونت من ٩٠ منظمة غير حكومية، ركزت على العنف ضد المرأة كقضية يتم إدماجها ضمن أجندة حقوق الإنسان(٤٤).

ثانياً: المداخل النظرية في دراسة المنظمات غير الحكومية:

اعتمدت أدبيات دراسة المنظمات غير الحكومية على عدد من المداخل النظرية، وقد أثارت من خلالها عدداً من القضايا، التي يمكن في إطارها تقييم دور وأداء تلك المنظمات، ومن أهم هذه المداخل: مدخل الدمقرطة Democratization ومدخل الحكم الرشيد Governance ،و المجتمع المدني Civil Society.

ومع الإقرار بأنه يمكن التمييز تحليلياً بين هذه المداخل الثلاثة، فإنه ينبغي أيضاً إدراك العلاقات المتداخلة بينها، وأنها لا تمثل مداخل منفصلة أو مستقلة تماماً عن بعضها البعض، وإنما – كما سوف يتضح من العرض لهذه المداخل – أن كلاً منها يتضمن عناصر أو مفاهيم ترد في المدخلين الآخرين.

١- مدخل الدمقرطة Democratization :

مع الانهيار العاصف للاتحاد السوفيتي وتفككه وانتهاء دوره كقوة عظمى، وتحوله وبلدان شرق أوروبا إلى أنظمة تأخذ بالتعددية الحزبية والسياسية، وتسعى إلى الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي ومؤسساته، وانتقال هذه الظاهرة إلى عدد آخر من الدول في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وهو ما أطلق عليه عالم السياسة الأمريكي هنتنجتون "الموجة الثالثة للديمقراطية"(٤٥)، شاع وانتشر مفهوم الدمقرطة، وأصبح هذا المدخل في اللحظة المعاصرة يمثل اتجاهاً رئيسياً في دراسة النظم السياسية.

أ- مفهوم الدمقرطة:

يشير هذا المفهوم إلى عملية التحول أو الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي (مدني أو عسكري) إلى نظام حكم أكثر ديمقراطية.

والدمقرطة ليست هي الديمقراطية، ولكنها عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وهذه العملية لا تخضع لقواعد ثابتة، إذ تتعدد أسبابها وأساليبها ومراحلها ومخرجاتها، كما أنها لا تسير في اتجاه خطي (من غير الديمقراطي إلى الديمقراطي)، حيث إنها عرضة للانتكاسة والارتداد، وهو ما يؤكده عديد من حالات التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي خلال الربع الأخير من القرن العشرين(٤٦). ولهذا يرى لاري دياموند أن هناك بعض الديمقراطيات التي قد تجهض بمجرد أن تظهر، وديمقراطيات أخرى لا يتحقق لها الدعم والمساندة. ولهذا، فإن عملية التحول الديمقراطي يمكن اعتبارها عملية طويلة نسبياً ومعقدة، حيث تتضمن إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم علاقة الحكم بالمحكومين(٤٧).

وقد حرصت بعض الأدبيات على التمييز بين مفهومي التحرير السياسي Political Liberalization والديمقراطية، باعتبار أن الأول يتضمن عناصر ،مثل: إقرار بعض الحقوق المدنية

والسياسية للمواطنين، وتقليص القيود المفروضة على ممارسة بعض هذه الحقوق مثل حرية الرأي والتعبير، والإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين، وتخفيف الممارسات السلطوية بصفة عامة. أما الديمقراطية كنظام للحكم فتتضمن عناصر عديدة، مثل: إقرار حرية تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية، والمشاركة السياسية، والرقابة السياسية، والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وتداول السلطة بشكل سلمي من خلال انتخابات حرة تنافسية، وتوفير ضمانات حقوق الإنسان في إطار ترسيخ مفهوم المواطنة وتأكيد مبدأ سيادة القانون، وبناء على ذلك، فإن إجراءات التحرير السياسي أو الانفتاح السياسي لا تعني بالضرورة وجود ديمقراطية، كما أنها لا تؤدي تلقائياً إلى الديمقراطية، وإن كانت تمثل خطوة مهمة على طريقها[٤٨].

كما أثارت بعض الأدبيات أيضاً إشكالية العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهل هما مفهومان متلازمان أم مفهومان مترابطان؟ حيث يتم الخلط بين المفهومين باعتبارهما مترادفين، ويتم الربط في أحيان كثيرة بينهما وبين التعبير عنهما بالصيغة ذاتها. وعلى الرغم من أن مفهوم الديمقراطية هو المفهوم الأوسع والأشمل والأعم من مفهوم حقوق الإنسان، إلا أنه من الصعب القول بأنهما مفهومان متلازمان، فكفالة حقوق الإنسان مطلوبة في ظل أي نظام سياسي وليس بالضرورة أن يكون هذا النظام ديمقراطياً. كما أن النظام السياسي قد يكون ديمقراطياً وتقع في ظله انتهاكات لحقوق الإنسان بدرجة أو بأخرى. ومن ثم فالعديد من الباحثين يؤكدون على أهمية الترابط بين المفهومين. وقد تجسد هذا المعنى في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عُقد في فيينا عام ١٩٩٣، إذ أكد على أن "الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أمور مترابطة، ويعزز بعضها بعضاً[٤٩].

وكنتيجة لتلك الموجة، صدرت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية للتأصيل لتلك الظاهرة وتحليل أبعادها، وقد أكد هنتنجتون على عدد من القضايا الأساسية في دراسة هذه الظاهرة، وهي[٥٠]:

- أن الديمقراطية تعرف إجرائياً بمجموعة من الآليات، أهمها تنظيم انتخابات تنافسية دورية حرة، يشارك فيها كل المؤهلين قانوناً للتصويت، وتسفر عن تشكيل برلمانات تعبر عن الإرادة الشعبية.
- أن العالم قد اجتاز في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٩٠ موجة ثالثة من موجات الديمقراطية تميزت – مقارنة بسابقتيها (من ١٨٢٨ إلى ١٩٢١ ومن ١٩٤٣ حتى ١٩٦٢ على التوالي) – بأنها شملت عدداً أكثر من الدول (٣٠ دولة) في مدى زمني أقصر.
- أنه من بين ثلاثة أنماط محتملة للانتقال إلى الديمقراطية هي: التحول بمبادرة فوقية من السلطة، والتحول عبر تحرك شعبي، والتحول باتفاق مشترك بين السلطة والمعارضة، فإن النمط

الأخير ميز عملية الانتقال الديمقراطي في بعض دول الموجة الثالثة، وهو ما أدى إلى تدني مستويات العنف السياسي المستخدم.

• أن هناك مجموعة متشابكة من العوامل الداخلية (جوهرها أزمة الشرعية) والخارجية (العدوى وأثر الاقتداء، وتغير موقف الكنيسة الكاثوليكية، ومشروطية المعونات، وسياسات نشر الديمقراطية) أدت إلى الدفع في اتجاه إرساء دعائم الديمقراطية.

• أن ثمة مشكلات تتعلق بتوطيد دعائم الديمقراطية، تتوزع ما بين: مشكلات الانتقال (وأهمها كيفية التعامل مع تجاوزات موظفي النظام السلطوي السابق، وكيفية الحد من تورط المؤسسة العسكرية في السياسة)، ومشكلات سياقية (ذات طبيعة سياسية واقتصادية وثقافية تختلف من مجتمع إلى آخر حسب ظروفه وتاريخه)، ومشكلات نظمية (مبعثها النظام الديمقراطي نفسه من قبيل عدم القدرة على اتخاذ القرار، والتأثر بالعوام والجمهور)[٥١].

وتقود هذه الظاهرة واسعة الانتشار وتلك القضايا التي أثارها هنتنجتون، إلى طرح عدد من الإشكاليات حول أسباب ظاهرة التحول الديمقراطي وآليات هذه العملية، وكذلك الاستراتيجيات التي يتم اختيارها، والمعوقات والصعوبات التي تواجهها، وأخيراً دور مؤسسات المجتمع المدني في إطار هذه الظاهرة.

ب-عوامل التحول إلى الديمقراطية وأنماطها:

يمكن تقسيم العوامل التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي إلى مجموعتين:

• المجموعة الأولى: وهي العوامل الداخلية، والتي حظيت باهتمام متزايد من قبل أدبيات دراسة التحول الديمقراطي، وقد تمثلت في:

▪ انهيار شرعية النظام التسلطي نتيجة عجزه عن إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة[٥٢]، هذا بالإضافة إلى أن العجز المستمر عن توفير الرفاهة والرخاء والمساواة والعدالة والنظام الداخلي أو الأمن الخارجي، يمكن أن يقوض شرعية النظام بمرور الزمن[٥٣].

▪ تنامي مؤسسات المجتمع المدني وازدهارها: حيث قاد كل من النمو الاقتصادي والتصنيع وارتفاع نسبة الحضر، إلى تقوية جماعات المصالح والمنظمات التطوعية في مواجهة النظم التسلطية، وهو ما قاد - بدوره - إلى التشكيك في مقدرة هذه الأنظمة على فرض هيمنتها على مجريات الأمور. وعلى المستوى الفردي أدى الاهتمام بالتعليم ومحاولة رفع مستوى المعيشة، إلى تبين المواطن العادي لأهمية التحول الديمقراطي وإلى تزويده بالمعرفة والمهارات وبالحافز المعنوي لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية، وهو ما يعني - إجمالاً - أن انتشار التنظيمات المستقلة وتعبئة الجماهير قد أدى إلى تضاؤل مكانة الأنظمة التسلطية.

▪ أما المجموعة الثانية وهى تلك التي تركز على العوامل الخارجية، وأهمها:

▪ أثر التحولات التي جرت بالاتحاد السوفيتي وبقية بلدان أوروبا الشرقية منذ أواخر الثمانينيات، والتي أعقبها حدوث موجة من التحول الديمقراطي في أنحاء مختلفة من العالم، أطاحت بالعديد من النظم الشمولية والتسلطية، وتمثلت فيما أسماه هنتنجتون "كرة الثلج" أو "ظاهرة العدوى"(٥٤)، حيث ظهر أثر النماذج الناجحة في تلك الظاهرة على البلدان الأخرى.

▪ أثر سياسات التحرير الاقتصادي التي انتهجها العديد من دول العالم، وربطها بعملية التحول الديمقراطي. حيث أكدت بعض الدراسات أن الديمقراطية تتطلب وجود اقتصاد سوق، ولكن اقتصاد السوق لا يتطلب بالضرورة نظاماً ديمقراطياً. حيث لا تشكل سياسات التحرير الاقتصادي دعماً حقيقياً لعملية التحول الديمقراطي، بل إن اقتصاد السوق يمكن أن يخلق آثاراً سلبية قد تضر بعملية التحول الديمقراطي(٥٥).

▪ تنامي ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي، والمتمثل في المنظمات والهيئات والروابط الدولية غير الحكومية التي تهتم بقضايا ذات طابع عالمي مثل: حقوق الإنسان، والسلام، والبيئة، فضلاً عن دعمها لمنظمات المجتمع المدني في الداخل، ونقل القيم أو الأفكار ذات الصلة بالديمقراطية، إضافة إلى تصاعد ثورة المعلومات والاتصالات التي تسهم بأشكال مختلفة في إنهاء احتكار النظم المتسلطة لمصادر المعلومات(٥٦). وسياسات نشر الديمقراطية التي تهدف إلى ترويج قيم المشاركة والتمثيل السياسي ومؤسساتها في الدول التي لم يكتمل تطورها. وبصفة عامة، فإن أغلب الدراسات تؤكد على التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية في إحداث التحول الديمقراطي.

ومراجعة عملية التحول من نظم الحزب الواحد ونظم التسلطية السياسية، إلى نظم التعددية الحزبية، والأخذ بمؤسسات النظام الديمقراطي – أخذت نمطين رئيسيين:

النمط الأول: اتسم بسقوط مؤسسات النظام القديم بكل أشكاله وتجلياته، والتحول إلى نظام جديد، وهو ما حدث في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية. ففي غضون شهور محدودة تم سقوط النظم القديمة وتبلور مؤسسات وتوجهات جديدة تمثل اختلافاً نوعياً عما سبق، وارتبط ذلك بتغيير الدستور، وأحياناً اسم الدولة وعلمها ونشيدها الوطني.

النمط الثاني: اتسم بالتدرج وعدم حدوث انقطاع أو تحول سريع في شكل النظام السياسي، وفي هذا النمط تم التحول في ظل القيادة السياسية الموجودة، واتسم التحول بالتدرج ومنطق "الخطوة خطوة"، وطول مدة التحول، الأمر الذي أثار معه هنتنجتون احتمال الردة عن هذا المسار(٥٧).

ويحدونا هذا إلى ضرورة النظر إلى التحول الديمقراطي باعتباره مرحلة انتقالية قد تقود إلى مزيد من استقرار الديمقراطية أو تتعرض للانهيار(٥٨).

ج- موقع المنظمات غير الحكومية كأحد عناصر الدمقرطة:

قدمت دراسات التحول الديمقراطي - والتي تم الإشارة إلى العديد منها في الجزء الخاص بموقع المنظمات غير الحكومية في الدراسة المقارنة كأحد سمات عملية التحول للديمقراطية - مداخل فرعية عديدة لدراسة المنظمات غير الحكومية وتحليلها. وأول هذه المداخل يتمثل في تحليل منطق التحول الديمقراطي وظروفه وعوامل ازدياد دور المنظمات غير الحكومية، والمحددات العملية التي تتحكم في عملية التحول وآثارها على هذا الدور، وتأثير استراتيجيات عملية التحول على دور هذه المنظمات.

أما المدخل الفرعي الثاني فيركز على طبيعة هذه المنظمات في إطار هذا التحول، من حيث قيادتها، وحجم عضويتها ،وجذورها التاريخية وأهدافها وأطرها الفكرية وممارسة الديمقراطية داخلها، وما هي أنماط العلاقات بين هذه المنظمات ومثيلاتها، وما هي محددات فاعليتها وأنماط علاقتها بالدولة. فيرى بعض الباحثين أنه كلما زادت استقلالية المنظمات عن الدولة من حيث (النشأة والتنظيم والتمويل)، كلما ساعد ذلك على إرساء قواعد الديمقراطية، هذا بالإضافة إلى مدى تأثر هذه المنظمات (إيجاباً وسلباً) بالدعم والمساندة الخارجية.

٢- مدخل الحكم الرشيد Good Governance :

برز في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية مفهوم الـ Good Governance، والذي تُرجم إلى اللغة العربية إلى "الحكم الرشيد أو الصالح"، وبدرجة أقل استُخدم تعبيرا "الحكمانية" و"الحوكمة"، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعاً هو تعبير "الحكم الرشيد" أو "الحكم الجيد".

وبدأ ظهور هذا المفهوم للمرة الأولى في عام ١٩٨٩ في تقرير البنك الدولي عن الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم، حيث أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات، وليس إلى السياسات نفسها. وفي الوقت نفسه كانت وثائق السياسات الخاصة بالهيئات المانحة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، أكثر جرأة من البنك الدولي لمناداتها بضرورة إصلاح نظم الحكم، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الصالحة. وسرعان ما شاع استخدام هذا المفهوم وذاع صيته في حقبة التسعينيات، وارتبط ذيوعه بعدد من المفاهيم، مثل العولمة والتحول الديمقراطي والخصخصة والمجتمع المدني، وظهرت دعاوى الهيئات المانحة إلى الدول النامية المتلقية للمنح، مطالبة إياها بإحداث تغييرات جوهرية في هياكلها السياسية والإدارية وإعادة صياغة أطر الحكم فيها، كشرط لتحقيق التنمية. واتفقت على ذلك الهيئات المتعددة الأطراف، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة[٥٩]. وعادة ما تشمل مناقشة "الحكم

الرشيد" مؤسسات الدولة وعملياتها، غير أنها بدأت تشمل أيضاً مؤسسات القطاع الخاص الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف... إلخ، ومؤسسات العمل الأهلي أو المجتمع المدني ككل، والذي يشمل بدوره الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية(٦٠).

أ- مفهوم الحكم الرشيد:

هناك أكثر من تعريف للمفهوم. فعلى سبيل المثال، عرف البنك الدولي الـ Good Governance عام ١٩٩٢ بأنه: "الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية"(٦١). كما يتفق تعريف لجنة المساعدات التنموية مع تعريف البنك الدولي في أن "الحكم الرشيد" يعني" استخدام السلطة السياسية في التحكم في إدارة موارد المجتمع، الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق التنمية". والحكم الصالح من منظور التنمية الإنسانية هو الحكم الذي يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويصونه، ويقوم على توسيع قدرات البشر، وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا سيما بالنسبة لأكثر المجتمعات تهميشاً وفقراً. وفي هذا السياق، يمكن النظر لهذا المصطلح على أنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شئون الدولة على كافة المستويات، وتتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلالها من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم". ويكفل الحكم الصالح وفقاً لهذا المفهوم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس أوسع توافق للآراء في المجتمع، تُسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفاً وفقراً، في صنع القرارات المتعلقة بتوزيع موارد التنمية(٦٢).

أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فتعرف الحكم الرشيد على أنه "قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي. وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي. كما تم تعريف الحكم الرشيد على أنه "قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية، وبحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين، وتدعم من النظام الديمقراطي للحكومة"(٦٣).

في إطار هذا العرض فإن المفهوم يأخذ بعدين متوازيين يعكس أولهم فكر البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أما البعد الثاني فيؤكد على الجانب السياسي للمفهوم. حيث يشمل الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية(٦٤).

ويمكن إرجاع ظهور هذا المفهوم إلى عدة اعتبارات تتضمن الشروط التي وضعتها المؤسسات والمنظمات الدولية لتلقي المعونات والقروض، وإدراك الهيئات المانحة أن تحسين فاعلية المساعدات التنموية يتطلب إحداث إصلاحات مؤسسية وسياسية. ارتبط بذلك ادراك حدود قدرة الدولة وهيئاتها الحكومية في قيادة عملية التنمية، وضرورة مشاركة المجتمع في ذلك، بحيث أصبح وضع السياسات

الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها ليس حكراً على الحكومة، وإنما عملية تشارك فيها أطراف وفاعلين غير حكوميين.

وفي واقع الأمر فإن قضية تعريف الحكم الرشيد وتمييزه عن الحكم السيئ، مثلت قاسماً مشتركاً بين العديد من الأدبيات النظرية في دراسة النظم السياسية. فلقد ذهب مارتن دورنبوس إلى أن معيار الحكم الرشيد هو قدرته على "تحديد أهداف اقتصادية واجتماعية، وعلى تحديد برنامج زمني لتحقيق هذه الأهداف". ووضع كل من برت روكمان وجول أبرباخ، أربعة معايير لتقييم جودة الحكم هي: مدى قدرة الحكومة على الإلمام بالمعلومات اللازمة، ودرجة انعكاس ذلك على ما تتخذه من قرارات، وطبيعة العلاقة بين الحكومة ومؤسساتها من جانب، وجماعات المصالح من جانب آخر، وأخيراً مدى تمكن الحكومة من تنفيذ قراراتها بفاعلية. أما البنك الدولي نفسه، الذي طرح مفهوم الحكم الصالح أو الجيد عام ١٩٨٩، فلقد عاد ليشارك في مناقشته في تقريره حول التنمية في العالم لعام ١٩٩٧. وفي تناوله للمفهوم، وضع تقرير البنك استراتيجية ذات شقين لتحديد كفاءة الدولة. الشق الأول هو التوفيق بين دور الدولة وقدرتها، بمعنى أن تعين الدولة مجالات تدخلها تبعاً لحدود قدرتها الفعلية ولا تتجاوزها إلى ما يرهقها ولا تطيقه. والشق الثاني هو أن تقوم الدولة ببث الحيوية في المؤسسات العامة، بمعنى تحسين أداء تلك المؤسسات وتعزيز التنافس بينها، ومحاربة الفساد في داخلها، مع الاهتمام بتعزيز المشاركة وتوسيع نطاق اللامركزية[٦٥].

ويتضمن مفهوم الحكم الرشيد أو الصالح وفقاً للتعريفات السابقة، ولرؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأبعاد[٦٦]:

- حكم القانون: حيث يتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة، وأن تطبق دون تحيز، وينطبق ذلك بوجه خاص على القوانين الحامية لحقوق الإنسان.
- الشفافية: حيث تقوم الشفافية على التدفق الحر للمعلومات. وعلى أن تنفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها، وأن تتاح المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.
- الاستجابة: أي أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها.
- بناء التوافق: بحيث يتضمن الحكم الصالح العمل على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع على نحو يضمن تحقيق أفضل مصلحة للجماعة.
- المساواة: تتاح لجميع النساء والرجال الفرص لتحسين مستوى رفاهيتهم وحمايته.
- الفعالية والكفاءة: بما يتضمن أن تنتج المؤسسات والعمليات، نتائج تشبع الاحتياجات، مع تحقيق أفضل استخدام للموارد.

• المساءلة: حيث يتعين أن يكون متخذو القرار في الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني خاضعين للمساءلة من قبل الناس، وكذلك من قبل المؤسسات المعنية. وتختلف طبيعة المساءلة حسب المؤسسة، وحسب ما إذا كان القرار داخلياً أو مفروضاً عليها من الخارج.

• الرؤية الاستراتيجية: وتعني أن يمتلك القادة والجمهور منظوراً واسعاً للحكم الصالح والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.

ب- موقع المنظمات غير الحكومية في مفهوم الحكم الرشيد:

أدخل مفهوم الحكم الرشيد آليات جديدة لتقييم وتفسير، ولبناء عملية سليمة لصنع السياسات العامة، وذلك باستخدامه مفهوم Policy community، ويُقصد بها الأفراد والجماعات المشاركة في عملية صنع السياسات، وكذلك مفهوم الشبكات Policy Networking، ويُقصد بها العلاقات بين هذه الجماعات. ويشير هذان المفهومان إلى وجود أكثر من جماعة فاعلة في صنع السياسات العامة، تتغير من مجال إلى آخر ومن وقت لآخر. ويشير إلى وجود أكثر من نمط اتصال أو صور مختلفة من التشابكات وأنواع متعددة من الشراكة التي تساهم في تشكيل هذه السياسات. ويرى رووذز أن جوهر مفهوم الـ Good Governance يتمثل في إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة والمنظمات، وأن هذا المفهوم هو أوسع وأشمل من مجرد الحديث عن الحكومة، لأنه يشمل الفاعلين غير الحكوميين، بالإضافة إلى الحكومة، كما أنه يتيح الحديث عما هو عام ، وخاص، وتطوعي(٦٧).

وفي إطار تنامي دور المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية وتنوع مجالات نشاطها، ازداد الاهتمام بتقييم دور وأداء هذه المنظمات، وتم الاستفادة من مفهوم الحكم الرشيد Good Governance كأحد المداخل لتقييم هذا الدور، وذلك بما ينطوي عليه من عدد من القيم والاتجاهات التي يمكن تحديدها إجرائياً في: المساءلة، والشفافية، والقيادة بالمشاركة، والديمقراطية الداخلية، والتمكين، واستناداً إلى العناصر السابقة فقد اتجهت العديد من دراسات الحالة والدراسات المقارنة، إلى تطبيق هذه المبادئ كمؤشرات لتقييم دور المنظمات غير الحكومية باعتبارها من العوامل المهمة المؤثرة في قدرة هذه المنظمات على القيام بدورها بفاعلية.

وهناك دراسات تهتم بمفهوم الحكم الرشيد مع الإشارة لعلاقة المفهوم بالمنظمات غير الحكومية، وكيف يمكن أن تقوم هذه المنظمات بدورها عبر تحقيق إدارة أكثر رشادة في إطار شراكة ثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومن أهم الدراسات في هذا المجال الكتاب الذي حررته (د. سلوى جمعة) "إدارة شئون الدولة والمجتمع" (٦٨).

كما يمكن الإشارة في هذا الإطار إلى دراسة (نهى صلاح)، وهي رسالة ماجستير بعنوان "إقامة شبكات المنظمات غير الحكومية مع دراسة مقارنة للشبكة العربية للمنظمات الأهلية ومنظمة التحالف

العالمي لمشاركة المواطن (سيفيكس)[٦٩]، وتسعى هذه الدراسة إلى تناول مفهوم "شبكات المنظمات غير الحكومية" في إطار دراسات المجتمع المدني العالمي.

وهناك دراسات حالة حول إمكانية تطبيق بعض مبادئ الحكم الرشيد في اتصالها بالمنظمات غير الحكومية، ومن هذه الدراسات دراسة (نجوان فاروق شيحة) بعنوان "مساءلة المنظمات غير الحكومية مع التطبيق على مصر[٧٠]، وقد سعت الدراسة إلى محاولة تأصيل مبدأ المساءلة في المنظمات غير الحكومية؛ نظراً لأهمية ما يقدمه هذا القطاع من خدمات تمس جميع فئات المجتمع.

٣- مدخل المجتمع المدني:

تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني كمدخل لدراسة النظم السياسية وتحليلها منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، وارتبط هذا التوجه بالتطورات السياسية التي عصفت بالنظم الشمولية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، وتنامي دور الحركات الاجتماعية والمنظمات المدنية والنقابات المهنية والعمالية في أغلب دول العالم.

أ- مفهوم المجتمع المدني:

مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم القديمة في الفكر السياسي، وقد ظهر في أعمال عديد من الفلاسفة منذ منتصف القرن الثامن عشر، حيث تناوله الفيلسوف الإنجليزي (جون لوك) باعتباره "إطاراً للنشاط الاجتماعي الذي يقوم به الأفراد لحماية حقوقهم الفردية". واعتبره (جان جاك روسو) "المجتمع صاحب السيادة، الذي باستطاعته صياغة إرادة عامة يتماهى فيها الحكام والمحكومون"، كما يتناوله (مونتسيكو) باعتباره " البنى الأرستقراطية الوسيطة المعترف بها من قبل السلطة القائمة بين الحكام والمحكومين". واعتبره (هيجل) "فضاء مواجهات بين المصالح الاقتصادية طبقاً للأخلاقيات البرجوازية". ثم قام (كارل ماركس) بتطوير فكرة هيجل ليربطها بالتغير في أنماط الإنتاج في المجتمع، ومن ثم فالمجتمع المدني لديه يرتبط بتوسع الرأسمالية باعتباره "فضاء للصراع الطبقي"، ووفقاً لتعبيرات (أنطونيو جرامشي)، فالمجتمع المدني أقرب إلى "فضاء لصراع المصالح والتنافس الأيديولوجي"[٧١].

ويتناول (هابرماس) المجتمع المدني باعتباره ظاهرة ترتبط بالمجتمع الرأسمالي، إلا أنه تطور ليصبح أكثر ارتباطاً بالجوانب الاجتماعية غير الاقتصادية، فالمجتمع المدني وفقاً له "هو مجموعة العلاقات والتنظيمات الخاصة التي تنشأ بفعل السيطرة الرأسمالية، ولكنها تمارس نشاطها بشكل منفصل عن ممارسة النشاط الرأسمالي". وقد استخدم هابرماس مفهوم "الحيز العام" Public Sphere ليشير به إلى الفضاء الذي تعمل من خلاله منظمات ومؤسسات المجتمع المدني[٧٢].

وبالنسبة لـ (نورتون) فالمجتمع المدني هو "مجموعة التنظيمات الخاصة من نقابات واتحادات طلابية وجمعيات أهلية وجمعيات حقوق الإنسان"(٧٣). ويؤكد نورتون على أهمية الدولة وأهمية إشرافها على عمل المجتمع المدني منعاً لحدوث فوضى.

وعلى الرغم من تعدد تعريفات المجتمع المدني فإنه يمكن تعريفه على نحو إجرائي – وهو التعريف الذي تتبناه الدراسة – على أنه: "مجمل المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها أو تحقيق منفعة عامة ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للخلافات، وذلك في استقلال نسبي عن الدولة"(٧٤).

وبناءً على هذا فهناك عدة عناصر يتضمنها مفهوم المجتمع المدني(٧٥):

أولها: العنصر التنظيمي/ المؤسسي، فالمجتمع المدني يضم مجموعة من التنظيمات، منها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية*، والنقابات المهنية والعمالية، والجمعيات الأهلية، والاتحادات والروابط والنوادي والمنتديات الاجتماعية والثقافية والفكرية والعلمية والشبابية والرياضية، فضلاً عن الحركات النسائية والطلابية، والهيئات الحرفية، وغرف التجارة والصناعة وغيرها.

وثانيها: الفعل الإرادي الحر، حيث إن تنظيمات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة وينضمون إليها طواعية، ولذلك فهي تختلف عن الجماعات الإرثية التي ينتمي إليها الفرد استناداً إلى أسس موروثة تقوم على معايير قبلية أو عرقية أو دينية، كما أنها تختلف عن التنظيمات والمؤسسات الحكومية التي تجسد سلطة الدولة التي تفرض سيادتها وقوانينها على كل من يولدون ويعيشون في إقليمها دون قبول مسبق منهم.

وثالثها: استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الدولة، وهذا لا يعني انفصالها عن الدولة، حيث إن الاستقلالية هنا نسبية باعتبار أن تنظيمات المجتمع المدني تنشأ في الأصل بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الاجتماعية، كما أنها تتمتع بالاستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية.

ورابعها: وجود إطار قيمي/ أخلاقي يتمثل في مجموعة القيم والمعايير التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني، سواء في إدارة العلاقات فيما بينها أو بينها وبين الدولة، ومن هذه القيم: التسامح، والقبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح، فضلاً عن الالتزام بقيم التنافس والتعاون واللجوء إلى الطرق السلمية في إدارة الصراعات والخلافات وحلها، باعتبار أن المجتمع المدني ليس متجانساً، بل يضم العديد من التكوينات والتنظيمات ذات الرؤى والمصالح المتعددة التي تقوم العلاقات فيما بينها على أسس من التعاون أو التنافس أو الصراع.

وإذا كانت المنظمات غير الحكومية تعتبر من التنظيمات الرئيسية للمجتمع المدني بمعناه الحديث، فإن تحليلها من هذا المنظور يستند إلى عدد من المداخل المهمة، أولها: ظروف نشأة المنظمات غير الحكومية، وثانيها: طبيعة القوى الاجتماعية والفكرية التي تعبر عنها، وثالثها: أنماط علاقات هذه المنظمات ببعضها البعض من ناحية، وببقية تنظيمات المجتمع المدني من ناحية أخرى، ورابعاً: أنماط علاقتها بالدولة، وخامساً: معوقات نمو فاعلية هذه المنظمات.

ويتضح من عرض هذه المداخل الثلاثة، التداخل ووجود عناصر مشتركة بينها، فعلى سبيل المثال فإن مفهوم الدمقرطة وبناء مؤسسات النظام الديمقراطي ترتبط بازدهار مؤسسات المجتمع المدني، وفي قلبها المنظمات غير الحكومية. كما أن من أهم عناصر الحكم الرشيد الشفافية والمحاسبة، وكلاهما مقومات ضرورية لفاعلية أي نظام ديمقراطي.

ب- العولمة والمجتمع المدني:

يتفق الباحثون على أن العملية التاريخية الحاكمة لتطور العلاقات الدولية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين هي العولمة. وبصفة عامة يشير مفهوم العولمة في جوهره إلى عملية مركبة لها أبعادها الاقتصادية والسياسية والاتصالية والثقافية، تتسم بالصيرورة، ولها مؤشرات يمكن رصدها كمياً وكيفياً[٧٦]. وتتمثل أبرز مؤشراتها في بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في إطار نظام عالمي جديد يقوم على قطبية واحدة، وتصاعد ثورة المعلومات والاتصالات وانسيابها عبر الحدود الدولية، وتنامي دور الشركات الرأسمالية العملاقة متعددة الجنسيات، وانسياب حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات، واتساع حركة تدويل الهياكل النقدية والتسويقية وشيوع قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق عالمي واسع.

وتُظهِر المتابعة لأدبيات العولمة تعدد تعريفاتها على نحو مفرط، وأن بعض هذه التعريفات "يشوبها الاختلاف والارتباك أحياناً"[٧٧]، حيث تطرح محاولات تعريف العولمة اتجاهين رئيسيين:

- الاتجاه الأول: ينظر للعولمة باعتبارها عملية تطور طبيعي تلقائي يوفر فرصاً متكافئة للنمو، نتيجة زيادة الترابط التدريجي للعالم، ويكون لثورة الاتصال المبنية على الثورة العلمية والتطور الاقتصادي دوراً فاعلاً.

- والاتجاه الثاني: ينظر للعولمة باعتبارها عملية تستهدف تحقيق هيمنة الأطراف الأقوى، بقصد إشاعة نمط أو نموذج معين على الصعيد العالمي، تحت قيادة قوة محددة هي الولايات المتحدة الأمريكية.

والإشكالية هنا هي أن العولمة موجودة في العقود الأخيرة بالمفهومين السابقين وعلى نحو متصاعد، إما تحت وطأة الثورة المتسارعة في تكنولوجيا الاتصال، أو بسبب الانتصار الحاسم للنموذج الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[٧٨]. ويرى فريق من الباحثين أن هذه العولمة رغم تأكيدها

على قيم الحرية وحقوق الإنسان، إلا أنها تؤثر سلبياً على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على حقوق الجماعات والشعوب.

ويمكن القول بأن هناك عدد من الأبعاد المشتركة في تعريفات ظاهرة العولمة، فهي عملية متعددة الأبعاد، شاملة لكافة جوانب الحياة، تعبر اقتصادياً عن نمط الاقتصاد الحر وحرية السوق وإزالة الحواجز التجارية والحواجز على حركة رؤوس الأموال عالمياً، وسياسياً تقدم نموذج الديمقراطية الليبرالية (بما ينطوي عليه من قيم الحرية الفردية والحق في المنافسة)، هذا بالإضافة إلى أثر الثورة التكنولوجية على تطور مجتمع المعلومات عالمياً ونشر أنماط ثقافية معينة تقوم على نمط الثقافة الغربية وخاصة الأمريكية وإشاعة هذه الأنماط.

بهذا المعنى يرى (السيد يس) أن العولمة تتضمن ثلاث عمليات يمكن أن تكشف عن جوهرها، الأولى تتعلق بانتشار المعلومات، والثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والثالثة تتصل بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وأن هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر(٧٩).

وتبين متابعة المفاهيم والممارسات التي ارتبطت بعملية العولمة، وجود مكون سياسي لها، وهو ما يُشار له بنمط الديمقراطية الليبرالية، والذي يشمل عدة عناصر أبرزها: الأخذ بنظام تعدد الأحزاب، وإجراء انتخابات دورية حرة، يتحقق من خلالها التمثيل السياسي للمواطنين، واحترام الحقوق المدنية والسياسية، باعتبارها منظومة القيم اللازمة لقيام النظام الديمقراطي، وازدياد دور المجتمع المدني بعناصره المختلفة من نقابات وجمعيات أهلية.

ويعود ارتباط المجتمع المدني بالديمقراطية باعتبارها الجانب السياسي لعملية العولمة، إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تعبر عن الإرادة الحرة والتطوعية للمواطنين، وأنها تمثل مدخلاً لمشاركة المواطنين في شئون مجتمعهم، وتطلق قدراتهم ومبادراتهم في كل المجالات.

وارتبط بالدعوة إلى تفعيل دور المجتمع المدني، الحديث عن إعادة تعريف دور الدولة وعلاقتها بالمجتمع، وعن إعادة النظر في مفهوم سيادة الدولة، حيث انطوى تسارع عمليات العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين على عدد من التداعيات السلبية فيما يتصل بقدرة الدولة على مباشرة العديد من مظاهر سلطاتها السيادية. وقد أثيرت في هذا الإطار عدد من التساؤلات حول مدى تأثر الدولة بنتائج العولمة، وأثر ذلك على مستقبل السيادة الوطنية وحدود دورها، وبرزت في هذا الشأن ثلاث وجهات نظر: الأولى ترى أن من أهم ملامح العولمة انحسار قوة الدولة نظراً لسقوط الحواجز الفاصلة بين الدول، مع إطلاق حرية الانتقال والانتشار لكل شيء عبر الدول ودون التقيد بأي حدود، بدءاً من السلع والخدمات وحتى المعلومات والأفكار، وأنماط الاستهلاك، الأمر الذي أدى إلى نقل مراكز صنع القرار إلى وحدات أكبر – قد تأخذ شكل الحكومة العالمية – مثل الأمم المتحدة وكذلك المنظمات

الدولية والإقليمية، والشركات العملاقة المتعددة الجنسيات)، أو وحدات أصغر (مثل المنظمات القاعدية المحلية GrassRoots)، وهذه الوحدات الأخرى لا تتطابق حدودها مع حدود الدولة، ولكنها تصبح هي مناط التحليل[٨٠]. ويرى دانيال جين أن رحيل الدولة عن "أبراج التحكم والقيادة" يشكل معلماً كبيراً يميز بين القرنين العشرين والحادي والعشرين[٨١]. ويذهب كنيشي أوهماي في دراسته "نهاية الدولة القومية"، إلى أن هذه الدول التي تقوم آليات الأسواق الرأسمالية الكوكبية بتقزيم قدرتها على التحكم بمعدلات الصرف أو حماية عملاتها، أصبحت بالغة الهشاشة أمام النظام المفروض عليها بفعل قرارات اقتصادية متخذة في أماكن أخرى، ومن قبل أناس ومؤسسات غير خاضعة لسيطرتها الفعلية، وأن تلك الدولة القومية تتحول باطراد إلى وهم "ماضوي"، وهذه الدول – حسب تعبيره – ليست سوى نسيجاً لحشد متباين من الأقاليم والمناطق ذات الاحتياجات المختلفة[٨٢].

أما وجهة النظر الثانية فتذهب إلى أن التطورات الراهنة سوف تنال فقط من طبيعة الوظائف والأدوار التي تضطلع بها الدولة، بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي. فالدولة هي القادرة على تحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة بل والمتصارعة وكذلك إصلاح الاختلالات الناجمة عن التفاعل الحر لقوى السوق. أي أن هذا التوجه يرى أن المستقبل لاستمرار دور الدولة ولكن بعد تطويعه، الأمر الذي يدعو إلى عملية إعادة تعريف لهذا الدور[٨٣]، فهذا الاتجاه لا ينكر أزمة الدولة القومية في عصر العولمة، لكنه لا يعتبر تلك الأزمة شاملة. فدولة ما بعد الحرب الباردة تؤدي وظائف، وتتخلف عن أخرى، وتبتكر ثالثة، لا عهد لها بها من قبل، فتلك الأزمة ستؤدي إلى تغير ما في طبيعتها. ويذهب فيليب جنري إلى أنه رغم أن الدولة قد فقدت وظيفتها الاقتصادية، إلا أنها لم تفقد أهميتها بخصوص الوظيفة النفسية المتمثلة في خلق روابط عاطفية مع مواطنيها. ويتفق إيريك هويزلاون مع هذا التوجه، وإن كان يؤكد على استمرار أهمية الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وأن هذه الوظيفة سوف تزداد أهميتها في المستقبل.

أما وجهة النظر الثالثة، وهي الاتجاه الأقل شيوعاً، فتنفي عن الدولة "ظلال الأزمة"، وتخفف من حدتها وتعيد تفسيرها، وتعادل ما بين الآثار السلبية والإيجابية للعولمة على الدولة. وقد تعددت حجج هذا التيار، حيث يعرب جون دان عن تشككه في أن الدولة تمر بأزمة، ويرى أنها تواجه فقط ثورة في التوقعات. ويؤكد آلان روزيس على أن الدول المستقلة ستظل تلعب دوراً رئيسياً في وضع القوانين والسياسات، وكذلك في تفسيرها وتطبيقها[٨٤]. ويذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة تقوي سيطرة الحكومات ولا تضعفها، بل إنها تتيح فرصاً غير مسبوقة أمام النخب السياسية الداخلية لإحكام إدارتها السياسية للمجتمع[٨٥].

ولقد طرح الباحثون العديد من الرؤى بشأن مستقبل الدولة في ضوء متغيرات العولمة وتداعياتها، وتطرق البحث إلى أهم تلك الرؤى والسيناريوهات، وهي اختفاء الدولة واستمرار الدولة

كما هي، وتغير طبيعة وظائف الدولة، وهو السيناريو الذي تميل الدراسة إلى الأخذ به، بما يتكيف مع التطورات والضغوط التي يطرحها النظام الدولي ويتفاعل معها، ويؤخذ في الاعتبار أن تأثيرات العولمة على سيادة الدولة لا تتم بالقدر نفسه على جميع الدول، حيث يرى البعض أن الدول النامية أكثر عرضة للتأثر بدرجة أكبر بتأثيرات العولمة لعدم قدرتها على منافسة الدول المتقدمة(٨٦). ومن ثم، ظهرت الحاجة إلى دعوة بعض المفكرين والباحثين إلى إعادة تعريف دور الدولة.

وفي هذا الإطار، أبرز بعض الباحثين عدداً من الآثار الإيجابية للعولمة على المجتمع المدني، وفي القلب منها المنظمات غير الحكومية، أولها: أنه في ظل تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي سلطت الأضواء على الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية لامتصاص الآثار السلبية للتحرير الاقتصادي وسياسات التكيف الهيكلي، الأمر الذي أدى إلى تصاعد وزن هذه المنظمات وحجمها في العالم. وقد بدأت هذه المنظمات في متابعة العديد من القضايا التنموية المتعلقة بقضايا الفقر والبطالة والجماعات المهمشة وقضايا حقوق الإنسان وحماية البيئة وقضايا استغلال المرأة، ونجحت في تنمية الاتصال والتنسيق بينها وبين العديد من الشبكات والمنظمات الدولية(٨٧). وثانيها: أن العولمة أدت بما تحمله من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية ومعلوماتية إلى التأكيد على أهمية تفعيل علاقات تنسيقية جيدة بين هذه المنظمات، نظراً للدور المهم الذي تضطلع به في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وثالثها: أن الاعتناء بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والتأكيد على قيم الحرية والتسامح والحوار وقبول الاختلاف، قد لاقى قبولاً واسعاً في العالم ولدى مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي ساعد على إيجاد قاعدة مشتركة لدى هذه المنظمات للتنسيق والتعاون فيما بينها(٨٨). ومن أبرز انعكاسات شيوع هذه الثقافة المدنية الاتجاه في العقدين الأخيرين نحو تأسيس منظمات غير حكومية – في مختلف دول العالم – تتبنى قضايا حقوق الإنسان وتراقب وترصد عملية التحول الديمقراطي، وقد عرفت هذه المنظمات في الأدبيات وفي الممارسة بأنها منظمات دفاعية Advocacy Organizations، وحصلت على دعم ومساندة دوليين، ليس فقط من خلال التمويل، وإنما من خلال المساندة الأدبية والتكاتف وإبراز الصوت الواحد، وكان التشبيك Networking – وهو أحد آليات التعاون المهمة التي تطرحها العولمة، آلية أساسية في مجال تقوية صوت المطالبة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ورابعها: أن الثورة التكنولوجية والاتصالية التي صاحبت العولمة أدت إلى انهيار الحواجز بين الدول والكيانات المختلفة، وإلى سرعة التفاعل بينها اعتماداً على وسائل الاتصال الإلكتروني وغيرها من وسائل الاتصال العالمية. وقد انعكس هذا بدوره على المجتمع المدني، حيث أدت إلى تطوير أساليب وأدوات جديدة للتفاعل بين منظماته وإحداث تدفق معرفي ومعلوماتي(٨٩).

على أنه يوجد فريق من الباحثين أشار إلى الجوانب السلبية للعولمة على المجتمع المدني، وميز هذا الاتجاه بين مفهومين للعولمة، هما: العولمة من أعلى، والعولمة من أسفل، وأسماها آخرون عولمة ضد العولمة. ويرى هذا الاتجاه أن العولمة بمعناها السائد، والذي ارتبط بسيادة القطب الواحد، وبالسعي لفرض نظام بعينه على دول العالم، وبالذات في المجال الاقتصادي، قد أدى إلى مزيد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وازدياد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، واتساع الهوة نفسها بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد، وأن العولمة بمعناها السائد تتضمن فرض قيم وجدول أعمال الدول المتقدمة على مؤسسات المجتمع المدني في الدول النامية، مما يجعل هذه المؤسسات غير قادرة على تلبية الاحتياجات والأولويات الضرورية والخاصة بمجتمعاتها. وطرح ممثلو هذا الاتجاه مفهوماً آخر في مواجهة مفهوم العولمة من أعلى، وهي العولمة من أسفل والتي ارتبطت ببروز حركة عالمية لمناهضة العولمة عابرة للدول، انعكست في التزايد والانتشار للشبكات الدفاعية العابرة للدول، وهي حركة مدنية على مستوى العالم تهدف إلى إحداث بعض المكاسب الكبيرة بشأن المصالح والمنافع العامة، وتسعى لكي تكون قوة موازية للشركات متعدية الجنسيات، ويمكن أن تصبح مصدراً للضغط الديمقراطي على الحكومات(٩٠)، وتهدف الشبكات الدفاعية العابرة للدول إلى بناء روابط جديدة بين الفاعلين في المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية من أجل الحوار وتبادل الخبرات حول قضايا البيئة وحقوق الإنسان(٩١).

ويرى بعض الباحثين أننا نعيش اليوم في عالم ثلاثي القوى، هي المنظمات الدولية الكبيرة مثل منظمة التجارة العالمية، والدولة، والقوة الثالثة هي ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي(٩٢). وتعتمد حركة مناهضة العولمة على احتجاجات الشوارع سواء المظاهرات أو عمليات العصيان المدني التي اجتاحت عاصمة بعد أخرى. ففي ١٩٩٥ تظاهر الآلاف في مدريد في أثناء الاجتماع السنوي للبنك الدولي، وفي ١٩٩٨ تم تنظيم عصيان مدني في مونتريال في أثناء انعقاد القمة لإصدار اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف Multi Lateral Investment Agreement، ثم وصلت الحركة إلى أوج ازدهارها في حركة العصيان المدني التي شارك فيها ٥٠ ألف شخص في سياتل ١٩٩٩ في أثناء انعقاد اجتماع منظمة التجارة العالمية. وقد تبع ذلك مظاهرة حاشدة في دافوس عام ٢٠٠٠ عند اجتماع منتدى الاقتصاد العالمي، ثم مظاهرة أخرى كبرى في أثناء الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد بواشنطن في العام نفسه، ثم في براغ، ثم في دافوس مرة أخرى في يناير ٢٠٠١، وتمتد السلسلة لتشمل أيضاً مظاهرات كيبك في أثناء انعقاد مؤتمر الاتفاق على معاهدة للتجارة الحرة لدول الأمريكتين، ثم تبعها مظاهرات جنوة في صيف ٢٠٠١. والمسألة المهمة هنا هي أن هذه الحركات عملت على ربط كل هذه المنظمات المالية الدولية ببعضها البعض في ذهن المواطن العادي(٩٣).

ج- المجتمع المدني العالمي:

هو ظاهرة عالمية تتخطى الحدود، حيث ينتظم المواطنون من كل الأجناس والعقائد للدفاع عن قضايا وقيم عالمية، هناك توافق حولها، مثل قضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والمرأة ،والبيئة،والعدالة الاجتماعية، ويضم المجتمع المدني العديد من العناصر والمكونات، التي تتمثل في: المنظمات غير الحكومية الدولية ،والأفراد ، والمنظمات القاعدية والتحالفات والروابط المرنة وشبكات المنظمات غير الحكومية.

ويمكن إرجاع نمو ظاهرة المجتمع المدني العالمي إلى عدة عوامل من أهمها: نمو وتزايد دور المجتمع المدني على المستوى المحلي ومناصرته لمشكلات وقضايا ذات طابع عالمي مثل البيئة والمرأة وحقوق الإنسان. وتزايد دور وأهمية المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولي وتفعيل علاقتها بالأمم المتحدة، وقد ساعد على تفعيل هذه العلاقة تزايد حجم دور الأمم المتحدة ذاته في ضوء تزايد المشكلات الدولية وعدم قدرة الحكومات على التعامل معها من ناحية، وتطور نظم الاتصالات والمعلومات من ناحية أخرى، الأمر الذي ساعد هذه المنظمات على خلق قنوات اتصال قوية مع الأمم المتحدة ومنظماتها(٩٤).

وفي هذا الإطار،فإن تنظيمات المجتمع المدني تلعب أدواراً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومهنية على المستوى العالمي، يمكن إيجازها في: تطوير العلاقات وبناء نظام اتصالي بين أطراف المجتمع المدني العالمي، حيث تقوم منظمات المجتمع المدني العالمي بعمليات تجميع الأفراد والمجموعات والمنظمات ذات الاتجاهات المشتركة، والهدف لا يتمثل في مجرد التنسيق بين الأطراف وتفعيل التعاون، وإنما توفير سبل المنظمة للاتصال وتبادل المعلومات والخبرات والأفكار(٩٥). كما أن هناك العديد من منظمات المجتمع المدني العالمي التي تنشط في مجال بناء القدرات Capacity Building لمؤسسات المجتمع المدني، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وتقوم في هذا الإطار برفع مستوى قدرات المنظمات الصغيرة الأخرى، وذلك من خلال تدفق المعرفة والبرامج التدريبية وإصدار نشرات التوعية، أو توفير البيانات والمعلومات التي من شأنها تطوير عمل ونشاط هذه المنظمات(٩٦).

كما تعمل منظمات المجتمع المدني العالمي على التأثير في مضمون السياسات محل الاهتمام وتوجهاتها، وعلى تهيئة المناخ المواتي لأفكارها، ويتم ذلك من خلال وسائل متعددة أبرزها: المؤتمرات والمحافل الدولية والبيانات، والإعلام، والاتصال بصانعي السياسات، وأحياناً استخدام أسلوب المظاهرات وحشد التعبئة، وكل ذلك بهدف التأثير في الأفكار والآراء، ومن ثم ينبغي أن تتوافر لها رؤية واضحة نقدية وليست محايدة(٩٧). وفي هذا السياق، يسهم المجتمع المدني العالمي في التعريف بالمشكلات الدولية والتأثير في اتخاذ سياسات إزائها. ويقوم في هذا الإطار بخلق روابط مع

الإعلام لإثارة الرأي العام وتوفير المعلومات وخلق المساندة له. ومن ذلك الدور الذي لعبه المجتمع المدني العالمي فيما يتعلق بقضايا حقوق المرأة، خاصة بعد المؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥[٩٨]. ومن ثم، فإن القيام بتعديل برامج عمل للمؤسسات الدولية أو استحداثها، يُعد من الأدوار المهمة التي يقوم بها المجتمع المدني العالمي، حيث يقوم بتوجيه حملات دفاعية للتأثير على المؤسسات الاقتصادية العالمية لاتخاذ ترتيبات مؤسسية تتجاوب مع مطالب واحتياجات المجتمعات المختلفة التي يمثلها هذا المجتمع المدني العالمي. وتكشف الدراسات المختلفة حول صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، عن ضغوط المجتمع المدني العالمي على المؤسسات السابقة، والتي دفعت البعض منها – خاصة البنك الدولي – للتكيف مع الفاعل الدولي الجديد. وتبرز هنا أهمية الدور الذي تلعبه بعض المنظمات في نطاق تحسين المعيشة وتقديم الخدمات، وذلك من خلال إعادة توزيع الموارد التي يتم تعبئتها من مصادر أخرى. وعلى هذا يمكن تقسيم عمل هذه المنظمات إلى شقين: الأول يتعلق بتعبئة الموارد من مصادر مختلفة، والتي تشمل الموارد المادية والعينية والجهود التطوعية، أما الشق الثاني فيتعلق بإعادة توزيع هذه الموارد على الفئات المستفيدة، وتشتمل هذه المنظمات على المنظمات الخيرية ومنظمات المساعدة الاجتماعية[٩٩].

كما يعتبر الدور المعرفي والثقافي، من أهم المجالات التي ينشط فيها المجتمع المدني العالمي، فمن بين الآلاف من المنظمات الدولية غير الحكومية، هناك منظمات تهدف إلى نشر المعرفة عن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، منها ما يركز على السياسة (منتدى حل الصراعات)، ومنها ما يركز على الجوانب الاجتماعية والثقافية، ومنها ما يركز على الاقتصاد في الدول المتقدمة والدول النامية[١٠٠].

الخلاصة:

تعرضت الدراسة لعدد من النقاط، أولها: موقع المنظمات غير الحكومية في التحليل السياسي المعاصر، وحجم وطبيعة الاهتمام العلمي بدراستها في الوقت الراهن. وثانيها: مفهوم المنظمات غير الحكومية ووظائفها ومدى خصوصيتها، خاصة في إطار البلدان التي تمر بعملية التحول الديمقراطي. وثالثها: أهم المداخل النظرية التي يمكن الاستفادة منها في دراسة هذه المنظمات.

وفي هذا الإطار خلصت الدراسة إلى نتيجتين مهمتين: الأولى أن مراجعة دور الدولة والتركيز على علاقات التفاعل بين الدولة والمجتمع قد جذب الانتباه إلى تلك المنظمات، وسلط الأضواء على الدور الذي يمكن أن تلعبه، خاصة في إطار عملية التحول إلى الديمقراطية. والثانية: أن التطور الذي شهده حقل علم السياسة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين قد أدى إلى تطوير مفاهيم ومداخل نظرية جديدة لفهم وتحليل هذه الظاهرة، حيث تبلور مجموعة من المداخل التي ارتبطت بالتطورات والمستجدات السياسية، وهي مداخل الدمقرطة، والحكم الرشيد، والمجتمع المدني، وأشارت الدراسة إلى ما يمكن أن تسهم به هذه المداخل في تحليل ودراسة المنظمات غير الحكومية.

الهوامـش

(١) د. نيفين مسعد، **الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية: حالة الحقل**، بحث غير منشور، (القاهرة: سبتمبر ١٩٩٧)، ص ٣.

(٢) عبد الغفار رشاد، **قضايا نظرية في السياسة المقارنة** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣) ص ٣٧.

(٣) **المرجع السابق ذكره**، ص ٧٥.

(٤) ناهد عز الدين، "**تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي على التغير في هيكل الفرص السياسية لكل من العمال ورجال الأعمال**"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣، ص ص ٤٨ – ٤٩

(٥) عبد الغفار رشاد، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٧. انظر أيضاً:

Roskin, Michael G. et al. **Political Science: An Introduction** (Englewood Cliffs, New Jersey Prentice Hall, 1988) p p 43 – 44.

(٦) كمال المنوفي، **نظريات النظم السياسية** (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥) ص ٢٥، ص ٤٢. انظر أيضاً:

- نصر محمد عارف، **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم العربية** (الكويت: جامعة العلوم الإسلامية و الاجتماعية، ١٩٩٨) ص ص ٢٢٤ – ٢٣١.
- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، (القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر، ١٩٩٦)، ص ص ٢٠١ – ٢٠٢.

(٧) نصر محمد عارف، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٣١.

(٨) عبد الغفار رشاد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٦١ – ١٦٦.

(٩) عبد الخالق عبد الله، الاتجاهات الجديدة والمستقبلية في علم السياسة، **المستقبل العربي**، عدد ١٤٩، (يوليو ١٩٩١)
ص ص ٢٠ – ٣٦.

(١٠) Dearlone, Joan. Bringing the Constitution Back, in: Political Science and the State, **Political Studies**, Vol. 37, No. 4, (December 1989) p p 530 – 538.

(١١) نيفين مسعد، الاتجاهات الحديثة....، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٦.

(١٢) انظر:

Kamarava, M. **Politics and Society in Third World** (New York: Routledge and Kegan Paul, 1993) p 3.

- Huntington, Samuel. **Political Order in Changing Societies** (Yale: Yale University Press, 1968) ch 1 – 2.

(١٣) عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي** (المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٣)، ص ١١٠.

(١٤) عبد الخالق عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٩.

(١٥) Easton, David. **The Analysis of Political Structure** (New York: Routledge and Kegan Paul, 1990) p p 62 – 78.

(١٦) عبد الخالق عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٥ – ٣٦.

(١٧) Offe, Clause. Political Economy: Sociological Perspective, in Goodin, Robert E. & Klingermann, Hans Dieter (eds.). **A New Handbook of Political Science**, (Oxford: Oxford University Press, 1998) p p 675 – 680.

(١٨) ناهد عز الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٤٤ – ٤٥.

(١٩) Migdal, Joal S. et al (eds). **State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World** (Cambridge: Cambridge University Press, 1994) p p 23 – 26.

(٢٠) نيفين مسعد، الاتجاهات الحديثة....، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧ – ١٨.

(٢١) ناهد عز الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٨.

(٢٢) Karl, Terry Lynn. Dilemmas of Democratization in Latin America, **Comparative Politics**, No. 23 (Oct 1992).

(٢٣) Karl, Terry Lynn. Modes of Transition in Latin America and Eastern Europe, **International Science Journal**, No. 128 (May 1993).

انظر أيضاً:

Kamrava, Mehram and Omora, Frank. Civil Society and Democratization in Comparative Perspective: Latin America and the Middle East, **Third World Quaterly**, Vol. 9, (1998).

(٢٤) هدى ميتكيس، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث في: عليّ الدين هلال ومحمود إسماعيل (مشرفان)، **الاتجاهات الحديثة في علم السياسة** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨).

(٢٥) Schwedler, J. (ed.). **Towards Civil Society in the Middle East** (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1995).

انظر أيضاً:

- إلين مكسينز وود وآخرون، **المجتمع المدني والصراع الاجتماعي** (القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧).
- لاري دايموند، **المجتمع المدني والنضال من أجل الديمقراطية**، في لاري دايموند (محرراً)، الثورة الديمقراطية من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٥).
- نيفين مسعد (محرراً)، **التحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥).

(٢٦) Clarck, Gerard. Non Governmental Organizations and politics in the Developing World, **Political Studies**, XLVI (1998).

(٢٧) Korey, William. **NGOs and the Universal Declaration of Human Rights** (Palgrave, 2001).

(٢٨) Otto, Dianne. NGOs in United Nations System, **Human Rights Quarterly**, Vol. 18 (1996).

(٢٩) أماني قنديل وآخرون، **التحالف العالمي لمشاركة المواطنين (سيفيكيوس)**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤). وانظر أيضاً:

- Bonser, Charles F. & Ringling, Arthur. **The Role of Non Governmental Organizations in National Development Strategy in Arab and Middle East Countries**, (Brussels: International Institute of Administrative Science, 1994).
- Sandberg, Eve (ed.). **The Changing Politics of Non Governmental Organizations and African States**, (Connecticut: 1994).
- Cleary, Seamus. **The Role of NGOs under Authoritarian Political Systems**, (London: Overseas Development Consultant, 1997).

(٣٠) عليّ الدين هلال، **تطور النظام السياسي المصري ١٨٠٣ – ١٩٩٩** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٩).

(١) محمد صفيّ الدين خربوش (محرراً)، **التطور السياسي في مصر ١٩٨٢ – ١٩٩٢**، أعمال المؤتمر السنوي الأول للباحثين الشباب ١٧ – ١٩ أكتوبر ١٩٩٣، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤).

(٣١) أماني قنديل، **المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠).

(٣٢) أماني قنديل وسارة بن نفيسة، **الجمعيات الأهلية في مصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٤) ص ١٥.

(٣٣) أماني قنديل، **العمل الأهلي والتغير الاجتماعي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨).

(٣٤) أحمد ثابت، **الدور السياسي الثقافي للقطاع الأهلي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩). وانظر أيضاً:

وحيد عبد المجيد (محرراً)، **التطور الديمقراطي في مصر: البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣).

(٣٥) أماني قنديل وسارة بن نفيسة، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٥.

(٣٦) أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٦٤.

(٣٧) محيي الدين قاسم، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية**، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢.

(٣٨) لمزيد من التفاصيل والمعلومات، انظر:

- أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر، **مرجع سبق ذكره**، ص ١١٢.
- هاني معوض سليم، "**دور المنظمات التطوعية في الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر (١٩٧٤ – ١٩٨٥)**"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨، ص ٤٧.
- Clarck, Gerard. **Op. Cit**, p p 36 – 52.
- Morton, Kjarum & Others. **The Role of Voluntary organizations in Emerging Democracies,** (New York: Danish Center for Human Rights, 1993), p p 13 - 15.
- Corapico, Sheila. Making Sense of NGOs, **Middle East Report,** (Spring 2000), p p 140 – 145.
- Axford, Barrie and Huggings, Richard. Globalization and the Prospects for Cosmoplition, World Society, 2001, **http://www.volt.helsinki.fi/vol/cosmopolis/papersaxford.html**

(٣٩) أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر....، **مرجع سبق ذكره**، ص ١١٣.

(٤٠) Keck, Margaret E. and Sikkink, Kathryn. **Transnational Advocacy: Networking in International and Regional Politics**, ISSI 159/1999 © UNESCO (1999).

(٤١) **Ibid.**

(٤٢) محيي الدين قاسم، الاتجاهات المعاصرة....، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٠.

(٤٣) محيي الدين قاسم، الاتجاهات المعاصرة....، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٩.

(٤٤) صمويل هنتنجتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣).

(٤٥) حسنين توفيق، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية، **مجلة العلوم الاجتماعية** (شتاء ٢٠٠١ – ٢٠٠٢)، ص ١٣.

(٤٦) Diamond, Larry. **Introduction to Political Culture and Democracy in Developing Countries** (Boulder Colo: Lyne Rienner, 1993), p p 31 - 37.

(٤٧) حسنين توفيق، الاتجاهات.....، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٣. انظر أيضاً:
سعد الدين إبراهيم (محرراً)، **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي** (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩).

(٤٨) فرج نصر لامة، "**حقوق الإنسان في إطار جامعة الدول العربية ١٩٤٥ – ٢٠٠٠**"، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٣، ص ٢٤.

(٤٩) صمويل هنتنجتون، الموجة الثالثة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٥٤ – ٢٥٨.

(٥٠) نيفين مسعد، الاتجاهات الحديثة....، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٤.

(٥١) هدى ميتكيس، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٤٠.

(٥٢) صمويل هنتنجتون، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣١.

(٥٣) **المرجع السابق ذكره**، ص ٣٢.

(٥٤) حسنين توفيق، الاتجاهات....، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧٧.

(٥٥) **المرجع السابق ذكره**، ص ١٥.

(٥٦) إيمان محمد حسن، "**وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة**"، دراسة حالة حزب التجمع في مصر، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣، ص ص ٩ – ١١.

(٥٧) صمويل هنتنجتون، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٧.

(٥٨) ليلى البرادعي، **الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون التنموي**، بحث مقدم إلى مؤتمر "الحكم الرشيد والتنمية" الذي نظمه مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١ مايو ٢٠٠٣، ص ٤.

(٥٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢**، (عمان: أيقونات للخدمات المطبعية، ٢٠٠٢)، ص ١٠٢.

(٦٠) Williams, David and Yovey, Ian. Governance, The World Bank and Liberal Theory, **Political Studies**, Vol 72, No. 4, October – December 2001, p 86.

(٦١) تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٢، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠١.

(٦٢) Hogg, Sarah & Jenking, Kate. Effective Government and Effective Accountability, **The Political Quarterly**, 1999, p p 139 - 151.

(٦٣) سلوى جمعة، "إدارة شئون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية"، في سلوى جمعة(محرراً): "**إدارة شئون الدولة والمجتمع**"، (القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١)، ص ص ٣ – ٧.

(٦٤) نيفين مسعد، الاتجاهات الحديثة.....، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٠ – ٢١.

(٦٥) تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٢، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠٢.

(٦٦) سلوى جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٠ – ١٥.

(٦٧) سلوى جمعة (محرراً)، **مرجع سبق ذكره**، انظر أيضاً:

شهيدة الباز، **المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين**، (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، ١٩٩٧)، ص ص ١٥٣ – ١٥٦.

(٦٨) نهى أحمد صلاح شتية، "**إقامة شبكات المنظمات غير الحكومية مع دراسة مقارنة للشبكة العربية للمنظمات الأهلية ومنظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن "سيفيكس"**"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٤.

(٦٩) نجوان فاروق شيحة، "**مساءلة المنظمات غير الحكومية مع التطبيق على مصر: دراسة حالة الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية وجمعية الصعيد للتربية والتنمية**"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٣. انظر أيضاً:

- Weber P., Edward. The Question of Accountability in Historical Perspective, **Administration and Society**, Vol. 31, No. 4, (Sep. 99).
- Lawry, Robert P. Accountability and Non Profit Organizations: An Ethical Perspective, **Non Profit Management and Leadership**, Vol. 2, (Winter 1999).

(٧٠) انظر مفهوم المجتمع المدني لدى فلاسفة الفكر السياسي:

- حلمي شعراوي وآخرون، **جرامشي وقضايا المجتمع المدني** (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٠).
- العياشي عنصر، المجتمع المدني: المفهوم والواقع، **رواق عربي** (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد ٢٢، ٢٠٠١).

- مصطفى كامل السيد، مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي، في، مصطفى كامل السيد وآخرون، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ص ٦٤٣ – ٦٦٤.
- Cohen, John L. and Asato, Andrew. **Civil Society and Political Theory** (MASS: MIT press, 1995).

(٧١) Cohen, John L. **Op. Cit.** p p 241 - 242.

(٧٢) **Ibid**, p p 210 - 211.

(٧٣) انظر تعريفات المجتمع المدني في:

- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، **سلسلة الديمقراطية**، الكتاب الأول (ديسمبر ١٩٩١)، ص ١٤.
- سعد الدين إبراهيم (مشرفاً)، **مقدمة: التقرير السنوي عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣)ص ص ١٢ – ١٤.
- إلين مكسينز وود وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١١ – ٢٥.
- مصطفى كامل السيد، **دراسات في النظرية السياسية** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤)، ص ٣٣٩.
- مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، **سلسلة بحوث سياسية**، العدد ٩٥، إبريل ١٩٩٥).
- أماني قنديل، **المجتمع المدني العالمي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، جريدة الأهرام، ٢٠٠٢)، ص ص ١٣ – ١٤.
- نهى أحمد صلاح شتية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٨ – ٣٩.

(٧٤) حسنين توفيق، الاتجاهات المعاصرة...، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨.

* هناك وجهة نظر أخرى ترى عدم إدخال الأحزاب السياسية ضمن تنظيمات المجتمع المدني، باعتبارها جزءاً من الدولة ونظامها السياسي.

(٧٥) السيد يس، في مفهوم العولمة، في: أسامة أمين الخولي (محرراً)، **العرب والعولمة**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨) ص ص ٢٥ – ٢٦.

(٧٦) أحمد يوسف أحمد، العولمة والنظام الإقليمي العربي، في حسن نافعة وسيف عبد الفتاح (محرران)، **العولمة: قضايا ومفاهيم** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠) ص ٣٢.

(٧٧) **المرجع السابق ذكره**، ص ٣٣.

(٧٨) السيد يس، في مفهوم العولمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص٢٥ – ٢٦.

(٧٩) لمزيد من المعلومات حول التوجه الأول:

- نيفين مسعد، الاتجاهات الحديثة...، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣ – ٧.
- ناهد عز الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٤٤ – ٤٨.
- محمود خليل، العولمة والسيادة: إعادة صياغة وظائف الدولة، **سلسلة كراسات استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٣٦، (٢٠٠٤)، ص ص ١ – ١٦.

(٨٠) دانييل جين وجوزيف ستانسلاف، برجا التحكم والقيادة: المعركة بين الدولة والسوق هي التي تعيد تشكيل العالم الحديث، في فرانك جي وجون بولي (محرران)، **العولمة: الطوفان أم الإنقاذ**، ترجمة فاضل جتكر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٤)، ص ٣٧٣.

(٨١) كنيتشي أوهماي، نهاية الدولة القومية، **المرجع السابق ذكره**، ص ٣٦٥.

(٨٢) محمود خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٧.

(٨٣) نيفين مسعد، الاتجاهات الحديثة....، **مرجع سبق ذكره**، ص ٦.

(٨٤) انظر عرض لمزيد من الأمثلة والآراء في: إبراهيم عرفات، السياسة المقارنة في إطار العولمة، في: د. حسن نافعة ود. سيف عبد الفتاح (مشرفان ومحرران)، **العولمة والعلوم السياسية**، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ١٥١.

(٨٥) محمود خليل، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٤.

(٨٦) نهى أحمد صلاح شتية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧٠.

(٨٧) أماني قنديل، **انعكاسات العولمة على المنظمات الأهلية: دمج أم إقصاء**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) ص ص ٥٣ – ٥٤.

(٨٨) نهى صلاح، **مرجع سبق ذكره**، ص ٦٨.

(٨٩) انظر:

- Aziz, Nikhil. The Human Rights Debate in an Era of Globalization, in: Peter Van Ness (ed,) **Debating Human Rights** (New York: Routledge and Kegan Paul, 1999) p p 32 – 48.
- Barber, Benjamin. Globalization Democracy, **The American Prospects Magazine**, (September 2000), p p 1 – 9.

(٩٠) Perlas, Nicanor. Civil Society: The Third Global Power, (2000), **http://www.southerncrassreview.org/infor3.de/fts**

(٩١) Keck, Margaret E. and Sikkink, Kathryn. **Op. Cit.**

(٩٢) منار الشوربجي، الحركة العالمية المناهضة للعولمة، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية حول "**أفريقيا والعولمة**" عقد بجامعة القاهرة ١٢ – ١٤ فبراير ٢٠٠٢.

(٩٣) أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٨ – ١٩.

(٩٤) أماني قنديل، **المرجع السابق ذكره**، ص ٥٠.

(٩٥) نهى شتية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩١.

(٩٦) أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٠.

(٩٧) نهى شتية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٣.

(٩٨) **المرجع السابق ذكره**، ص ٩٤.

(٩٩) أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٣.